جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

تداعيات انخفاض أسعار النفط وتأثيراته على الاقتصاد الجزائري 2014-2020

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- كيروان ميلود
- شويكات بوبكر

إشراف الأستاذ:
-د. رافع أمبارك

لجنة المناقشة

-د/أ. زوامبية عبد النور	رئيسا
-د/أ. رافع أمبارك	مقررا
-د/أ. رمضاني مفتاح	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

PG/161639027479/161639029222

شكر وعرفان

قال الله تعالى:

بســـــم الله الرحمن الرحـيم

" ولَئِنْ شَكَـــرْتُمْ لَأَزِيْدَنَّكُـــمْ"

سورة البقـرة الآية (162).

قال الرسول صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

حديث صحيح لأبي داوود

الحمد الله رب العالمين على نعمه أولا، وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ثانيا.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور المشرف **رافع أمبارك** على كل المساعدات التي قدمها لنا أثناء إنجاز هذا البحث فجزاه الله خيراً، وكذا كل المؤطرين الذين ساعدونا من بعيد أو من قريب.

رفقتي أهديكم هذا العمل

إهداء

الى امي وحبيبة قلبي وملهمتي وكل ما أملك في دنيا مستورة سايح

التي وقفت معي طيلة 17 سنة في مساري الدراسي

واسأل الله ان يطيل عمرها ويحفظها لي من كل شر وان تكوني شاهدة

نجاحي وتخرجي.

ولا انسى ايضا والدي صديقي وخزان اسراري الذي بفضله انا فيه الآن

الذي دعمني ماديا ومعنويا ولم يحسسني يوما اني بحاجة الى شيئ فهو

قوتي حفظه الله ورعاه عبد القادر

الى كل عائلتي الصغيرة والكبيرة

ميلود كيروان

إهداء

أمي قرة عيني، الحنونة الطيبة، التي غمرتني بحنانها وعطفها منذ نعومة اظافري، ساندتني أبي تعب لا رتاح، جهد لأنال، ساندني وشجعني فكان له الفضل لما وصلت اليه في مشواري الدراسي ووقفت معي في مواقف الحزن قبل الفرح .

اللهم سدد خطاهم اللهم اعطهم الصحة والعافية، اللهم اكفهم شر ما قضيت، اللهم اجعلهم من اهل الفردوس الاعلى.

الى إخوتي وأخواتي الذين تقاسموا معنا هذه الحياة اللهم وفقهم لما فيه الخير اللهم ثبتهم على الطاعة

الى الذين تعلمت منهم معنى الحياة الصادقة معنى الايثار وان العين لتدمع والقلب ليحزن على مجرد فراق الاحبة .

الى زملاء وزميلات الدفعة افضل الناس شكرا على كل يوم تقاسمناه، شكرا على كل هسمة على كل بسمة على كل كلمة .

الى كل الذين التقينا بهم من خلال قسم العلوم السياسية من أساتذة وإداريين بارك الله فيكم .

اهداء خاص وبالبند العريض لوالدة اخي وصديقي شريط منصف على تحملها لنا طيلة هذه السنوات

الى جدتي الحبيبة بوشاقور مسعودة اطال الله في عمرها سندي وقوتي وشجاعتي حفضها الله ورعاها

الى زوجتي الغالية حفظها الله ورعاها.

بوبكر شويكات

العنـــــــــوان	الصفحة
شكر	
اهداء	
المقدمة	أ – ت
الفصل الأول تحليل اسعار النفط (الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة)	
تمهيد	05
المبحث الأول: مفهوم اسعار النفط والعوامل المتحكمة فيه	06
المطلب الاول: تعريف أسعار النفط وانواعه	06
الفرع الأول: تعريف أسعار النفط	06
الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط	07
المطلب الثاني: العوامل المتحكمة في اسعار النفط	10- 08
المبحث الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط	11
المطلب الاول: أهمية النفط الاقتصادية	11
الفرع الأول: الأهمية الأساسية والمبدئية	12- 11
الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية	13 – 12
الفرع الثالث: الأهمية الاجتماعية	13
الفرع الرابع الأهمية السياسية	13
المطلب الثاني: محددات تسعيرة النفط	14
الفرع الأول الطلب النفطي	16 – 14
الفرع الثاني العرض النفطي	19 – 16
الخلاصة	20
الفصل الثاني الازمات النفطية والاقتصاد الجزائري	
تمهيد	22
المبحث الاول: نظرة تاريخية حول النفط الجزائري	23
المطلب الاول: التطور التاريخي للنفط في الجزائر واهميته	33 – 23
المطلب الثاني: السياسة المعتمدة للنفط في الجزائر	34

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري	35
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الجزائري	35
المطلب الثاني: علاقة النفط بالاقتصاد الجزائري	36 – 38
الخلاصة	39
الفصل الثالث تقلبات أسعار النفط وتأثيراتها على العالم والاقتصاد الجزائري 2014-2020	
تمهيد	41
المبحث الاول: الصدمات العالمية من خلال تداعي اسعار النفط	42
المطلب الاول: الأزمات النفطية العالمية	42
الفرع الأول الازمات النفطية	42 – 45
المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الأزمات النفطية	46
الفرع الأول: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار البترول	46 – 47
الفرع الثاني: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار البترول	48 – 54
المطلب الثاني: تداعيات انهيار اسعار النفط على المستهلكة والمنتجة	55
الفرع الأول: الآثار على الاقتصاديات المصدرة للنفط	55
الفرع الثاني: الآثار على الاقتصاديات المستوردة للنفط	55
الفرع الثالث: العوائد النفطية وانعكاسات توظيفها على مسار التنمية	55 – 56
المبحث الثاني: التراجع الحاد في اسعار النفط وأثره في الاقتصاد الجزائري 2014-2020	57 – 58
المطلب الاول: الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط غلى الجزائر	58 – 60
المطلب الثاني: البدائل المتاحة في ظل تراجع اسعار النفط	60 – 63
الخلاصة	64
الخاتمة	66 – 70
المراجع	72 – 75

مُقَدِّمَةٌ

مقدمة:

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة 1859م، فهو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها الذي تعتمد عليه معظم اقتصاديات دول العالم المتقدم كما أنه يعتبر سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية في الصناعات الكيماوية والنفطية باعتباره مصد ار هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة.

وتتزايد أهمية النفط يوما بعد يوم رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية وغيرها من الطاقات.

ومن جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الاستراتيجي آثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خط ار حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة والجزائر خاصة، حيث يؤدي هذا التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار النفط إلى التأثير على حجم العائدات النفطية وبالتالي الإيرادات المالية للميزانية العامة، حيث أن الميزانية العامة للجزائر تعتبر المرأة العاكسة للمالية العامة للدولة، وللحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتنا، فهو من أهم الأدوات الفعالة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ سياستها وب ارمجها الاقتصادية، وبالنظر إلى التطورات والتذبذبات التي تشهدها أسعار النفط والى الأهمية التي يحظى بها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل العائدات النفطية منه في الميزانية العامة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية فإنه وفي ضوء هذه التطورات التي عرفتها خلال الفترة 1990-2016 التي تجسدت وانعكست في نهاية المطاف على الوضع المالي للدولة وبالتالي على الميزانية العامة من خلال تأثيرها على إجمالي النفقات والإيرادات العامة وبالتالي على الوضع الكلي للاقتصاد الجزائري.

أولا/ إشكالية الدراسة:

ما مستقبل أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي محددات أسعار النفط؟ وما هي العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط في الجزائر لسنة 2014؟
- ما هو النموذج الأمثل للقيام بدراسة تنبؤية لأسعار النفط؟

ثانيا/ فرضيات الدراسة:

- تتمثل محددات أسـعار النفط في العرض والطلب، ومن أهم الأسـباب التي أدت إلى انخفاض أسـعار النفط في الجزائر لسنة 2014 هي كثرة الإنتاج من هذه المادة التي دخلت إلى السوق بكثرة وكذلك إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية الغاز الصخري بكميات كبيرة مما أدى إلى تشبع السوق النفطية العالمية.
- إن النموذج الأمثل لقيام بدراسة تنبئية هو نموذج ARIMA(p,d,q)

ثالثا/ مبررات اختيار الموضوع:

إن دوافع وأسباب اختيار الموضوع تكمن في عدة أمور، أبرزها ما يلي:

- كون أن النفط العجلة التي تحرك هذا العالم وأن الجزائر البلد المنتج والمصـدر للنفط وأن أغلبية عوائده المالية معتمدة على الجباية النفطية، فإن اقتصادها عموما يعتمد ويرتكز على النفط؛
- لأن أي تذبذب أو تغير في الأسعار سينعكس حتما وبصور كبيرة على الاقتصاد الجزائري؛
- كما يعد موضوع الدراسة مقدمة لإيجاد بدائل لهذا المورد؛
- طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس المجال الاقتصاد؛
- إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

رابعا/ أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى:

- التعريف بالنفط وأساسياته؛
- إظهار مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري؛
- تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط؛ إظهار مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار النفط؛
- إظهار أهم أسباب التي أدت انهيار أسعار النفط لسنة 2014؛
- القيام بدراسة إحصائية للتنبؤ بالأسعار مستقبلا.

خامسا/ أهمية الدراسة:

تسـتمد الدراسـة أهميتها من أهمية النفط في العالم وتكمن أهميتها باعتبار أسـعار النفط من أهم المتغيرات التي تؤثر على الاقتصـاد الوطني، وإيجاد مصـادر اقتصـادية بديلة عن النفط في الجزائر، وإضافة إثراء للبحث العلمي والمكتبة الجامعية.

سادسا / حدود الدراسة:

يمكن تقسيمها إلى حدود موضوعية، مكانية وأخرى زمانية، تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وركزت على انهيار أسعار النفط في سنة 2014، وتتمثل الحدود المكانية في التركيز على الجزائر، أما الحدود الزمانية فسيتم اعتماد الفترة في الدراسة الإحصائية من 1990 إلى 2016.

سابعا منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على منهجين هما:

– المنهج الوصفي: لتقديم نظرة عامة على الاقتصاد النفطي ووصف أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

– المنهج التجريبي: وذلك لتقديم إحصائيات عن أسعار النفط والتنبؤ بها مستقبلا.

تاسعا هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزئ نظري بفصل واحد وآخر تطبيقي على النحو التالي:

جاء الفصل الأول بعنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى أساسيات النفط الذي يضم ماهية النفط وأسعاره والأسواق العالمية للنفط، كما سنتناول في المبحث الثاني النفط في الجزائر من أهمية النفط في الجزائر وصولا إلى أزمة انهيار النفط لسنة 2014 من أسباب وآثار بحثا عن حلول وعن مصادر بديلة للنفط، وفي المبحث الثالث خصصناه إلى الدراسات السابقة التي تناولت بعض المواضيع المتقاربة والشبيهة بموضوعنا.

أما الفصل الثاني والذي هو عبارة عن دراسة تطبيقية إحصائية تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول والذي ألم بدراسة الإحصائية والأساليب والأدوات المستخدمة في التنبؤ، من فهم لسلاسل الزمنية وشرح نماذجها والمتغيرات التي تأثر فيها وتقديم منهجية بوكس وجنكيز المستخدمة في التنبؤ وكذلك التعريف بالبرامج المستخدمة في الدراسة الإحصائية، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن تطبيق المتغيرات والبحث والقيام بالدراسة الإحصائية التنبؤية على السلسلة الزمنية لأسعار النفط من 1990 إلى 2016 حسب احصائيات أوبك.

الفصل الأول

تحليل اسعار النفط

(الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة)

تمهيد:

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة استراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية ،حيث تأتى أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر وسنين طويلة قادمة، وما ازل المحرك لآليات السياسة والاقتصاد، وكذلك سوقه الذي ينظم عمليات تبادل هذه السلعة، وتعرف أسعاره بتغيراتها المستمرة على مر الزمان وذلك لعدة أسباب قد تكون اقتصادية أو سياسية ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الاول: مفهوم اسعار النفط والعوامل المتحكمة فيه
- المبحث الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط

المبحث الأول: مفهوم اسعار النفط والعوامل المتحكمة فيه:

تتضمن الصناعة النفطية مجموع النشاطات الاقتصادية المتعلقة بإيجاد وتوزيع واستهلاك السلعة النفطية سواء أكانت بصورة سلعية واحدة أو بصورة متنوعة ومتعددة، أي أن مجموع النشاطات الاقتصادية المنصبة نحو إنتاج واستهلاك المورد الطبيعي النفطي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم اسعار النفط والعوامل المتحكمة فيه.

المطلب الاول: تعريف أسعار النفط وانواعه

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف سعر النفط وأنواعه ومحدداته.

الفرع الأول: تعريف أسعار النفط

"سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معب ار عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا."[1]

"سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما ط أر عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس."[2]

ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

---

[1] محمد أحمد الدوري، "**محاضارت في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1983، ص 194 ص195.

[2] حسين عبد الله ،"**مستقبل النفط العربي**"، مركز د ارسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ،2006، ص 421.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

لسعر النفط أنواع متعددة وهي:[1]

1-السعر المعلن: وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطة في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي. وقد ابتدأ العمل بالسعر المعلن منذ عام 0001 عندما أعلنت شركة ستاندرد اويل نيوجرسي عن سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن.

2-السعر المتحقق: وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسومات أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل للترغيب المشتري أو لتلاشي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود والحسومات.

3-السعر الضريبي: وهو بمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج ازئد لا ضرائب التي تضاف إلى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية.

4-السعر الإسمي: ويعني القيمة النقدية للبرميل النفط الخام معب ار عنه بالدولار فنقول مثلا أن سعر الاوبك يساوي 01 دولا ار للبرميل.

5-السعر الحقيقي: وهو يمثل إما القيمة الحقيقة للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الإسمي للبرميل.

6-سعر البرميل الورقي: وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثي ار من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية. وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها ويزايدون عليها ويتداولونها بين المضاربين

[1] ، "**أنواع أسعار النفط الخام**" http://www.arab-oil-naturalgas.com/oil-price-types 09:30 2017/03/04

7-السعر الارجاعي: ويعني سعر برميل النفط الخام محددا في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى ببرميل أوبك (البرميل المركب).

المطلب الثاني: العوامل المتحكمة في اسعار النفط:

تتكون السوق العالمية للنفط من أربعة أطراف رئيسية، بحيث أن الأحداث في السوق العالمية للنفط تتغير نتيجة لعدة عوامل تكنولوجية ومؤسسية تؤثر على درجة التركز داخل كل مجموعة وعلى إمكانية توافق المصالح داخل المجموعات، ويمكن تبيان ذلك كما يلي:[1]

1 - شركات النفط العالمية

شهدت السوق النفطية العالمية مراحل مختلفة لسيطرة عدد محدود من الشركات الكبرى على جانب كبير منها، فبين 1928م و 1934م تم تحت قيادة الشركات الكبرى الثلاث (ستاندارد جرسي ،"اكسون الآن"، وشل ،وبريتيش بتروليوم) إبرام عدة اتفاقيات بقصد تأكيد سيطر ا على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها وهو ما عرف بالكارتل (Cartel) العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على نفط الشرق الأوسط، مكونا ما يعرف اصطلاحا بالشقيقات البلجيكية لينخفض عددها من ثماني إلى خمس شركات كبرى، وصارت تعرف بالعمالقة الكبار.

2- الشركات المستقلة:

لا شك أن من أبرز التطورات التي حصلت في فترة ما بعد الح رب العالمية الثانية، على صعيد المساعدة النفطية العالمية، ظهور شركات نفطية جديدة من خارج نادي الشركات النفطية الكبرى لممارسة عملية التنقيب، والإنتاج طبقا لصيغ استثمارية جديدة تختلف عن اتفاقيات الامتياز التقليدية من وجوه عدة.

[1] بلقلة إبراهيم ،**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوب لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط**، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2015، ص ص20-22.

وهي شركات كان نشاطها في الإنتاجي والتسويقي يقتصر في البداية على أسواقها المحلية ثم إتجهت إلى الأسواق العامية بحثا عن مصادر للنفط الخام، وتحقيقا لمزايا التكامل وضمانات التنويع. إلا أن خصخصة بعض تلك الشركات جزئيا أدت إلى نقلها إلى فئة الشركات الخاصة.

3- الشركات النفطية الوطنية

يعتبر تأسيس شركات النفط الوطنية في بعض الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط، خطوة هامة نحو المشاركة الفعلية لهذه البلدان في صناعتها النفطية، ولعل تأسيس هذه الشركات كان من أهم التطورات التي أدت إلى تآكل نظام الامتيازات وزعزعة السيطرة الاحتكارية لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية.

وتتلخص أهداف الشركة النفطية الوطنية فيما يلي:[1]

- **القيام بجميع الأنشطة النفطية داخل السوق المحلية:** وتشمل تلك العمليات جميع مراحل الصناعة

من أنتاج وتصنيع ونقل وتسويق. وإذا كانت القوانين والقرارات الصادرة بإنشاء الشركات الوطنية لم تتضمن نصوصا تمنحها احتكار قانونيا في هذا ا ال، إلا أن عبارا ا جاءت من العموم بحيث تسمح لهذه الشركات ولغيرها بممارسة تلك العمليات.

- **تنمية واستغلال الموارد النفطية:** وذلك عن طريق منح الشركة الوطنية بمفردها، أو بالاشتراك مع شركة أجنبية، عقودا للبحث عن النفط وتنميته وإنتاجه وفقا لنماذج تقرها الدولة وتصدر غالبا في كل حالة بقانون خاص.
- **الإشراف على تنفيذ عقود الامتياز الممنوحة للأجانب:** تختلف الدول في تنظيمها للأجهزة التي يعهد إليها بالتعامل والإشراف على الشركات الأجنبية العاملة في أراضيها. فبعض الدول يعهد بتلك المهمة إلى أجهزة إدارية كوزارة أو مصلحة، سواء تعددت تلك الأجهزة أم تركزت في جهة واحدة. أما البعض الآخر فيسند تلك المهمة إلى شركته الوطنية وذلك

[1] حسين عبد الله ،**البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، مصر ،2003، ص ص 122-124.

تحقيقا للكفاءة الإدارية والاستفادة من الخبرات النفطية التي اكتسبتها تلك الشركات في التعامل مع مختلف الأنشطة محليا وخارجيا.

- **التكامل والتنويع:** الوضع الأمثل لأي شركة نفطية متكاملة ان تمارس جميع الأنشطة النفطية من البئر حتى المستهلك النهائي، داخل وخارج موطنها الأصلي، بما في ذلك نقل وتكرير وتصنيع النفط وتسويقه حتى المستهلك النهائي، بما في ذلك تنويع الأنشطة وبصفة خاصة الدخول في صناعات بتر وكيمياوية.

4- منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)

لقد تم تأسيس هذه المنظمة خلال المؤتمر الذي عقد ببغداد في أيلول سنة1960م بدعوة من الحكومة العراقية، واتخذت المنظمة قرارا بعدم السماح لشركات النفط بإجراء أي تخفيض في الأسعار أو تعديلها إلا بعد الرجوع إلى حكومات الأقطار المنتجة. ويمكن اعتبار تأسيس "الأوبك" أول تعديل لنظام الامتياز باللجوء إلى تطبيق حق السيادة [1] .

نشأت "الأوبك" كمنظمة تم بحماية العائدات الضريبية من الشركات النفطية مالكة الامتيازات وكقوة موازية لتلك الشركات. ورغم أن الأوبك فشلت في الفترة الأولى منحيا ا في تطبيق قرارا ا بإرجاع الأسعار إلى مستويات ما قبل 1960م إلا أ ا أدخلت مفهوم العمل الجماعي للمنتجين كوسيلة وحيدة للتأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية. وتجتمع مرة واحدة سنويا على الأقل لمناقشة بعض النقاط أهمها:[2]

- تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغير الأسعار.
- معالجة أوضاع صناعة النفط من وجهة نظر جماعية موحدة.
- زيادة قدرة مصافي النفط في البلاد المنتجة.
- تأسيس شركات بترول وطنية.

[1] سمير التنير ،**التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، دار المنهل الألباني، ط1، بيروت ،2007، ص ص148-149.

[2] مصلح الطراونة، لعبيدي مامين، ص275.

- التفاهم فيما يتعلق بعمليات صيانة وإنتاج وتنقيب الموارد النفطية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط

عرف النفط منذ ظهوره بكونه مورد مهم وأساسي لإنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول باعتباره الصناعة الأولى وذلك بتعدد مشتقات ومميزات هذه السلعة التي تنتج عنها في العالم، والتي تقوم عليها كل الصناعات بل وأضحى العصب الرئيسي للتطور الصناعي الذي شهده العالم منذ اية الحرب العالمية الثانية حتى بات الارتباط العضوي للاقتصاد العالمي باستهلاك النفط من الحقائق الأساسية المتعارف عليها اليوم فلا شك ابدا في أهميته البالغة لدرجة أن القرن العشرين سمي بعصر النفط.

إن هذه الأهمية البالغة للنفط فتح شهية الدول والشركات للتنقيب عنه واستكشاف حقول جديدة، وتعد الجزائر من بين الدول الرائدة في هذا ا ال حيث ارتبط اقتصادها ذا القطاع واضحى أهم محرك لها إذ ساهم بشكل أساسي في تكوين الدخل القومي لها بفضل العائدات الجبائية والمالية الناجمة عن عمليات التصدير للخارج والتي تكون عادة بالعملة الصعبة.

المطلب الاول: أهمية النفط الاقتصادية

يعد النفط من الثروات الطبيعية مرتفعة القيمة، يسميه الأغلبية الذهب الأسود، ويصفه البعض بشريان الحياة للأمم، وتكمن أهميته في:

الفرع الأول: الأهمية الأساسية والمبدئية:

للنفط عدة استخدامات تختلف باختلاف استعمالاته ومشتقاته:

- النفط كمادة خام: تستخدم 13% من مكونات النفط كمواد خام في الصناعة، وتحول إلى بيتروكيميائيات تستخدم في صناعة مستحضرات التجميل، المنظفات، الاسمدة، والمبيدات الحشرية...وغيرها.

- النفط كوقود: استخدم النفط كوقود منذ العصور القديمة، وباختراع مصباح البرافين والسيارة زاد الطلب على نوعين منه: البرافين (الكيروسين) والبنزين، وفي الوقت الحالي أصبح النفط مصدر كل أنواع الوقود المستخدم.
- استخدامات أخرى: تشكل زيوت التشحيم والزيوت الصناعية 2% من إنتاج النفط، وتستخدم في التصنيع.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية

يمكن التفصيل فيها من عدة جوانب منها:

- **النفط سيد مصادر الطاقة:** يقوم العالم الصناعي الحديث على الطاقة، التي تعد محركا أساسيا للآلة الصناعية ولوسيلة النقل التي يقوم عليها الاقتصاد. ويعتبر النفط سيد مصادر الطاقة التي أما تتميز بالندرة أو بارتفاع التكاليف، في حين يحافظ النفط على المزايا التالية:
  - ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة أكثر من أي مصدر طاقوي آخر.
  - انخفاض تكلفة إنتاج النفط عن تكاليف إنتاج البدائل الأخرى.
  - النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى.
- **النفط مادة أولية لمختلف الصناعات:** لم يبقى النفط قيد الاستعمال الطاقوي فقط، بل أيضا يستعمل مصدرا أساسيا من المدخلات في الصناعة التحويلية، حيث يمكن تطوير صناعات متعددة تقوم أساسا على النفط، كالصناعات البتروكيمياوية وصناعة الأسمدة، وغيرها من الصناعات الهامة[1].
- **النفط مصدر للايرادات المالية:** تتمتع ذه الميزة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، التي تعتمد عليه في الدخل الوطني، بنسب بلغت 90% فأكثر من جملة الإيرادات المالية، كما استفادت الدول المستوردة له من إيرادات كبيرة في شكل ضرائب على الاستهلاك، إلى درجة أصبحت ثمار النفط يحصدها المستهلك أكثر من المنتج.

[1] فليح حسن فليح، اقتصاديات **الوطن العربي**، ط1، مؤسسة الو راق للنشر والتوزيع، عمان ،2004، ص94

- **النفط مصدر أساسي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية:** يتم الاعتماد بشكل يكاد يكون كليا على عوائد النفط خاصة في الدول العربية النفطية، اين ترتفع نسب الاعتماد على إيرادات النفط من إجمالي إيرادات خطط التنمية الاقتصادية، وهو يبين المدى الكبير الذي يتم فيه الإعتماد على هذه العوائد في إقامة المشاريع الإنتاجية الجديدة، وبدونه تتوقف عجلة الحياة الاقتصادية وتغلق الكثير من المصانع أبوا ا ،وتشل القد رة العسكرية لأي دولة[1].
- **النفط سلعة رئيسية للتبادل التجاري:** يشكل النفط ومختلف مشتقاته سلعة تجارية دولية، يزداد دوره في تنشيط التبادل التجاري العالمي خاصة بين الدول المنتجة له التي تعد صادراتها النفطية مصدرا أساسيا في موازين مدفوعاتها، وبين الدول المستوردة التي تعتمد عليه في صناعاتها.

الفرع الثالث: الأهمية الاجتماعية

تعدت أهمية النفط إلى الحياة الاجتماعية من خلال ضمان نقل الأشخاص والسلع عبر مختلف وسائل النقل والمواصلات، المشتقات النفطية التي تلعب دورا في الحياة اليومية كالمنظفات والمطاط الصناعي، إضافة إلى دور القطاع النفطي في تشغيل وتامين مناصب عمل لمختلف المستويات والاختصاصات.

الفرع الرابع الأهمية السياسية:

يعد النفط سلاح سياسي إذ يمكن للدول المصدرة للنفط استخدام هذا المورد الاقتصادي للضغط السياسي الاقتصادي على أية دولة من الدول.[2] ليصلح بذلك وسيلة الحرب والسلام، وأداة من شانها خدش الاستقرار السياسي ، فنظرا لأهميته و في ظل توزيعه غير المتكافئ بين مناطق العالم ، كانت سياسات الدول الصناعية حثيثة للحصول عليه ولو بالحروب ، وهذا ما أكده وزير الخارجية سابقا هنري كيسجر :" النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب

[1] حافظ برجاس ،**الصراع الدولي على النفط العربي**،بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،ط1، بيروت، لبنان ،2000، ص73.

[2] هاني عمارة ،**الطاقة وعصر القوة**،دار غيداء للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ،2012، ص175.

وحدهم " / وبرهنته حرب الخليج الأولى والثانية وخرب العراق. كما ويلعب النفط دورا في التحالفات الإستراتيجية، إنشاء القواعد العسكرية ووسيلة ضغط من المنظمات الدولية.

المطلب الثاني: محددات تسعيرة النفط

إذا نظرنا إلى النفط الخام كسلعة وحاولنا تطبيق المبادئ النظرية لتحديد سعرها المتمثلة في الطلب والعرض لوجدنا أن هذه السعلة أحاطت ا ظروف وسياسات نفطية واستراتيجيات فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة نظرا لتدخل عوامل عديدة في السوق النفطية.

الفرع الأول الطلب النفطي:

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة دف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر عفي الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.

يتأثر الطلب النفطي بعدة عوامل خارجية نوضحها من خلال النقاط التالية:

1- **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب النفطي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب، وبالرغم من العامل السكاني مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من

سكان العالم غير أ م يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم فإنما يستهلكون 30% فقط من نفط العالم.

2- **أسعار السلع البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم إنقاصها للطلب النفطي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة حلول محل السلعة النفطية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.

3- **المناخ:** يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

4- **الاستقرار السياسي:** يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب

الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات.[1]

6- معدل النمو الاقتصادي: بعد تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في البلدان الرأسمالية للفترة بين عامي 1929-1932 وسيادة الآراء الكنزية في النظرية الاقتصادية تحولت تلك البلدان إلى الرواج الاقتصادي من خلال تحفيز عناصر الإنفاق الكلي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي خاصة خلال الخمسينات، حيث جرى توسع في حجم المشاريع والاستثمارات التي تطلبت تشغيل قوى عاملة الأمر الذي أدى إلى توسع الطلب على المدخلات في العملية الإنتاجية خاصة النفط وبأسعار منخفضة وذلك من أجل خفض التكاليف وتراكم رأس المال وتوسيع دائرة الإنتاج الذي يوجه جزء كبير منه للصادرات ثم خلق دورة تراكمية أخرى رأس المال من خلال العوائد المتتالية من تلك الصادرات وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.[2]

وتعد الموارد الطبيعية وأهمها الذهب الأسود من المحددات التي تلقى تتبعا من طرف الباحثين كونه عامل أساسي لتحقيق معدلات النمو المرجوة، باعتباره ثروة لابد من حسن استخدامها، وتحويلها من حالتها الطبيعية إلى حالتها الاقتصادية.[3]

الفرع الثاني العرض النفطي:

العرض النفطي عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط ، فالعلاقة بين كل من الكمية

---

[1] موري سمية ،**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2010، ص ص93-95.

[2] توفيق عباس عبد عون ،**أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، ا لد 5، العدد 4، العراق، كانون الأول 2007، ص 359.

[3] حربي محمد مرسي عريقات ،**مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن ،2006، ص 273.

المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحث العكس.

يتأثر العرض النفطي بعدة عوامل خارجية نوضحها من خلال النقاط التالية:

1- **الطلب النفطي:** يشكل الطلب النفطي محور العملية السوقية والقائمة على التقاء كل من العرض والطلب، وهذا التضارب في الأهمية ظهر في الفكر الكلاسيكي والذي دافع على كون العرض هو المتحكم في الآلية السوقية غير أن العديد من التناقضات والتضاربات في الواقع بينت أن ذلك غير صحيح، ليأتي الفكر الكينزي موضحا أن الطلب هو من يتحكم بمجريات السوق، وفعلا فالطلب على الشيئ وفي هذه الحالة سيزيد ويحفز المنتجين من زيادة إنتاجهم وعرضهم لها، والعكس صحيح.

فالعلاقة القوية التي تربط كل من العرض والطلب تظهر ملامحها من خلال عامل السعر، فزيادة الطلب النفطي سيؤدي إلى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة الرفع من معدلا ا الإنتاجية وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب فهذا يعني أن المعروض سيفوق ما هو مطلوب متسببا في انخفاض السعر، والذي سيتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة والعكس بالنسبة للدول المستوردة التي ستحاول الاستفادة من هذا الانخفاض.[1]

2- **الخزين النفطي:** تم إنشاء الخزين النفطي بعد تأسيس وكالة الطاقة الدولية بعد أزمة النفط عام 1973، ولقد مارس هذا الخزين دورا فاعلا في التأثير على العرض والطلب الكلي على النفط من خلال اللجوء إليه عند حدوث ارتفاع في أسعار النفط حيث يتم إمداد السوق النفطية بكميات هائلة من هذا الخزين وبيعه بنفس مستوى الأسعار المرتفعة، ومن جانب آخر

[1] إدريس أميرة ،**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري**(1980_2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2015، ص ص106-107.

فإن هذا الخزين يؤدي إلى امتصاص القوة الشرائية للعوائد النفطية نتيجة الإستيرادات المتزايدة من السلع الغذائية التي تستوردها البلدان المنتجة للنفط من البلدان الصناعية المتقدمة.

3- **الاحتياطي النفطي الثابت:** إن سياسة إنتاج النفط ترتبط بنسبة احتياطي النفطي وهو يمثل الاحتياطي المخزون القابل للاستخراج خلال فترة زمنية معينة، فعندما يكون الاحتياطي النفطي أكبر حجما قياسا بنسبة الإنتاج السنوية، فإن الدولة تندفع لزيادة معدلات الإنتاج وذلك ما حصل خلال السبعينات نظرا لتزايد الطلب على النفط وارتفاع أسعاره من جهة وحاجة البلدان المصدرة للنفط إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل خططها التنموية وتفعيل برامجها الاستثمارية من جهة أخرى.[1]

4- **السياسات الحكومية الخاطئة:** في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيرا م للأزمة على عوامل وظروف السوق على أ ما الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004، يسلم بعض من المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المطرد للأسعار في 2008.

من ناحية نجد أن عامل تأميم الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا، قد أدى إلى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من تطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط. وفي نفس الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروبا حافظت حكومات هذه الدول على الإعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية، بحيث بقيت الأسعار منخفضة بشكل لا يعكس مستويا ا في الحقيقة في الأسواق العالمية الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار. ومع ذلك فإن استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية دف خفض الدعم على الوقود كالصين. وبالنظر إلى بعض الدول المتقدمة نجد أن السياسة الضريبية المرنة لعبت

[1] توفيق عباس عبد عون ،**مرجع سبق ذكره**، ص ص 359-360.

دورا هاما في منع تغير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود.[1]

[1] سعيد الله داود ،**تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2000_2008**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة الجزائر3، 2011.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراض هذا الفصل تبين أن البترول من أهم المصادر الطاقوية في العالم وهذا ما جعله سببا في الصراعات الحاصلة، فمن أراد السيطرة على العالم لابد له أن يسيطر على الثروة البترولية التي تتركز أساسا في دول الشرق الأوسط والذي تحتوي أراضيه على ما يقارب ثلاثي الاحتياطي البترولي العالمي، ما جعله بؤرة صراع دولي شرس، وهذا كله رغبة في السيطرة على أكبر مستودعات البترول في العالم.

ولقد تأكد للجزائر قبيل الاستقلال وبعده مباشرة أهمية النفط في التنمية المستقبلية، وضرورة وضع اليد على محمل الثروات الطبيعية والمنجمية للبلاد، حيث إن الجزائر تمتلك إمكانيات نفطية، غير أن أهمية البترول الجزائري لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزاياها، حيث تتفوق الجزائر على كثير من الدول المصدرة المنافسة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من أنابيب النقل تربطها بأوروبا دورا بارزا مكنها من احتلال مركز الصدارة كمكون رئيسي وهام للدول الأوروبية.

الفصل الثاني

الأزمات النفطية والاقتصاد الجزائري

تمهيد

شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط في 50 سنة الماضية بعضها سلبية وبعضها إجابيه بدء بأزمة الطاقة الأولى 1973 التي كانت لصالح الدول المنتجة ثم الصدمة العكسية 1986 التي أضرت بالدول المنتجة وتلتها اللازمات السلبية مثل أزمة الأسعار عام 1991 وأزمة 1998 بعدها انتعشت الأسعار وشهدة السوق الدولية أزمة إيجابية ثانية سنة 2004 لم تدم طويلا وحلت أزمة 2008، ثم ما لبثت الأسعار أن عاودت الارتفاع إلى غاية 2014 أين شهد سوق النفط أزمة انهيار في الأسعار، أزمات أسعار النفط مرجعها تغيرات هيكلية تمر بها صناعة النفط خلال فترات معينة، ويكون لها أثار مختلفة على الدول النفطية سلبا وإيجابا حسب الأزمة، وسنتطرق في هدا الفصل الى:

المبحث الأول: نظرة تاريخية حول النفط في الجزائر

البحث الثاني: الاقتصاد الجزائري

المبحث الاول: نظرة تاريخية حول النفط الجزائري

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعها في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 61 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

المطلب الاول: التطور التاريخي للنفط في الجزائر واهميته

1 اكتشاف النفط.

اكتشاف النفط في الجزائر يعود إلى بداية القرن العشرين، وكان اكتشاف عرضي سنة 1913 بالإقليم الغربي من منطقة غلي ازن كبئر تليوانيت (جنوب غرب غيليزان)، وواد القطران (جنوب سور الغزلان).

في عام 1946 تم اكتشاف أول حقل بترولي في واد القطران ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952 أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فكان في 1956 بعد اكتشاف أول حقل نفط هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلة كما تم اكتشاف أكبر حقول النفط في الجزائر حقل حاسي مسعود في جوان 1956 وبعدها توالت الاكتشافات[1] قطاع النفط خلال الفترة الاستعمارية:

إن اهم ما يمكن ملاحظته حول قطاع النفط خلال الفترة الاستعمارية هو سعي سلطات الاستعمار إلى إحكام قبضتها على هذا القطاع المهم وذلك من خلال العديد من الاجراءات

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات **تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009 ص 38.

والقوانين أهمها قانون البترول الصحراوي الذي حرص على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية من خلال وضع نظام للامتيازات يقوم على نهب ثروات البلاد[1]

تجدر الإشارة إلى انه بعد إصدار هذا القانون تم تعديله مرتين وفق تطور الأحداث السياسية حيث كان الهدف من التعديل الأول سنة 1959 هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية أما التعديل الثاني سنة 1961 فقد سار في الاتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية، وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر فكان من أهم ما جاء به التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي[2].

وخلال اتفاقيات إيفيان فرض المفاوض الفرنسي على الجزائر التعهد لفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتم مواصلة الجهود الرامية إلى الاستثمار في مجال الثروات الباطنية عن طريق جهاز مشترك يعرف اختصارا بالهيئة الصحراوية أو الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء، كما ألزمها بضمان جميع الحقوق البترولية التي منحتها فرنسا للشركات الفرنسية والأجنبية بموجب تطبيق قانون البترول الجزائري قبل الاستقلال، بمعنى استمرار سريان مفعول التعهدات الفرنسية واستمرار العمل بالشهادات المنجمية الممنوحة قبل الاستقلال

3 قطاع النفط بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال مباشرة حاولت الجزائر أن تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي يعتبر أكثر من ضرورة لهذا فإن استغلال الثروة النفطية الوطنية عرف الكثير من المحطات، وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد في

[1] وحيد خير الدين ،**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013، ص 176.

[2] حاج قويدر عبد الهادي ،**الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وه ارن ،2011-2012، ص15.

المحطة السابقة، وعلى العموم يمكن إبراز أهم م ارحل تطور سياسة استغلال الثروة النفطية على النحو التالي:

أ. مرحلة الامتيازت1962-1971

خلال هذه المرحلة سعت الجزائر الى بسط سيطرتها على مواردها النفطية التي كانت تخضع لسيطرة فرنسية شبه تامة فطالبت الجزائر بشكل رسمي في 19-10-1963 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد، بغرض م ارجعة البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات إيفيان، واستجابت فرنسا للجزائر بعد تماطل كبير و قدمت بعض التنازلات خلال اتفاق الجزائر لعام 1965 تمثلت نتائجه في[1] :

1. تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50% المثبت في قانون البترول الصح اروي إلى 53% بالنسبة لسنوات ، 1966، 1965 ثم إلى 54% ابتداء من سنة 1968.
2. التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب.
3. إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.
4. رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة(S.N.RIBAL) الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.
5. سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها.
6. استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

كما أسست الجزائر خلال هذه الفترة شركة سوناطراك بتاريخ 1963.12.31 بموجب القانون 491/63 وهي شركة النفط الجزائرية واسمها بالكامل المؤسسة الوطنية لأبحاث

[1] عاطف سليمان ،**معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة، بيروت ،1974، ص 68.

الهيدروكربونات وانتاجها ونقلها وتسويقها وذلك بهدف السيطرة التدريجية على ثروات البلاد من بترول وغاز F1*81*، واسترجاع قطاع النفط من السيطرة الفرنسية، وقد جسدت بالفعل شركة سوناطراك عملية السيطرة التدريجية على قطاع المحروقات،

ب. مرحلة تأميم قطاع النفط والاسترجاع الفعلي للسيادة النفطية 1971-1985

مرت عملية تأميم الجزائر واسترجاع سيادتها على قطاع النفط بم ارحل مختلفة نوجزها في ما يلي:

- تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970 على النحو التالي:[F192]

- تأميم شركة BP British Petroleum في بداية 1967.
- تأميم شركة ESSO.MOBIL OIL في 24 أوت 1967.
- تأميم شركة SHELL في ماي 1968.

- تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر و فرنسا، وذلك بسبب رفض الشركات الفرنسية لرفع سعر البترول من 2.08 دولار للبرميل الى 2.85 دولار للبرميل

وفي 24 فب ارير 1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري ال ارحل هواري بومدين الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 15% من الشركات البترولية الفرنسية،" وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك، وأصبح لسوناطراك الحق في:

- 30% من الإنتاج و أكثر من 50% من التكرير.

---

[1] عقيلة دبيحي، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة**، دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلة العلوم الاقتصادية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 184.

[2] طيوبي أمينة ،**تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2003-2004، ص 111.

- 100% من الصناعة البتروكيماوية، و مجموع التوزيع، وتأميم حقول الغاز.

و مقابل هذا قدمت الجزائر الضمانات التالية:

* تمويل السوق الفرنسية بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق

* تقديم تعويضات الشركات نقدا باستثناء شركة جيتي فيدفع لها التعويض بالنفط الخام[1]

وبهذا تم منح شركة سوناطراك كامل الصلاحيات التي تسمح لها ببسط نفوذها على القطاع، وتم حصر نوعية العقود التي يمكن للشركات البترولية العالمية أن تبرمها مع شركة سوناطراك في نوع واحد وهي عقود الخدمات والتي اشتهر منها في الجزائر نوعان وهما:[2]

أ. **عقود الخدمات بالأخطار**: تتحمل الشركة الأجنبية كل تكاليف عمليات الاستكشاف ولا تتحصل على مكافئة أو التعويض إلا عند تحقيق نتائج إيجابية

ب. **عقود المساعدة التقنية:** تقدم الشركة الأجنبية الخدمات المطلوبة منها فقط، مقابل مكافئة متفق عليها مسبقا

أثبت هذا القانون محدوديته فخلال 15 سنة من تطبيقه لم تحقق الجزائر اكتشافات مهمة وتبرم إلا 25 عقد بمعدل أقل من عقدين في السنة، [3] وتميزت هذه الفترة باستنزاف الاحتياطات من خلال زيادة الإنتاج مع غياب اكتشافات مهمة لتعويضها و فيما يلي تطور احتياط أنتاج النفط في الفترة 1972-1985 الجدول رقم1: تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1972-1985.

[1] عبد العزيز وطبان ،**مرجع سبق ذكره**، ص 151

[2] وحيد خير الدين ،**مرجع سبق ذكره**، ص 179.

[3] بلقاسم س اريري ،**مرجع سبق ذكره**، ص 97.

الوحدة: (الاحتياطي: مليون برميل) ،(**الإنتاج:** ألف برميل يوميا)

السنوات	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
الاحتياطي	9740	7640	7700	7370	6800	6600	6300
إنتاج لنفط	1062,3	1097,3	1008,6	982,6	1075,1	1152,3	1161,2
السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الاحتياطي	8440	8200	8080	9440	9220	9000	8820
إنتاج لنفط	672,4	1153,8	1019,9	797,8	704,8	660,9	695,4

المصدر: بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 90 ص 92.

ج. مرحلة الإصلاحات 1986-2017.

تعتبر سنة 1986سنة تاريخية في تطور السوق البترولية العالمية بعد أن تدهورت أسعار المحروقات إلى أدنى مستوياتها، ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة و الجزائر واحدة منها ما دفعها إلى م ارجعة سياستها الطاقوية السابقة و تبني سياسة طاقوية جديدة من خلال سن مجموعة من القوانين وتعديلها حسب ما تفرضه الظروف المحيطة والأهداف الم ارد بلوغها.

ج-1. قانون رقم 86-14 المؤرخ في 19-08-1986.

يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر، والذي أرسى نظاما يقود على تقاسم عقود الإنتاج، وعلى فتح القطاع أمام المستثمر الأجنبي وحدد اطار الش اركة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية. ولعل أهم البنود والإجراءات التي تضمنها قانون رقم 86-14 تتمثل في ما يلي:

1. تضمن القانون أربعة صيغ للش اركة: وهي صيغة عقد تقاسم الإنتاج، صيغة عقد خدمات، صيغة الشركة التجارية الخاضعة للقانون الجزائري المقر في الجزائر دون حمل الشخصية المعنوية، صيغة شركة أسهم خاضعة للقانون الجزائري ويكون مقرها الجزائر.
2. قصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك مع ترك لها خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا على أن لا تقل حصة الجزائر عن 51% مهما كانت صيغة التعاقد.
3. المادة 23 نصت على أن قطاع الغاز الطبيعي غير معني ولا يسري عليه القانون، و كل الاكتشافات التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول تصبح ملك للدولة مع تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها
4. المادة 65 القانون يسري فقط على الاكتشافات النفطية الجديدة كل الحقول المكتشف سابقا هي خارج مجال الش اركة.
5. أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود، وهو عقود تقاسم الإنتاج.
6. وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الش اركة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل[1].

ج-2. قانون رقم 91-21 المؤرخ في 04-12-1991.

قانون رقم 86-14 نص على أن لا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي 49% مع إعطاء الأولوية للاستكشاف الجديد وليس العمل في الحقول الموجودة، أثر سلبيا على مدى تجاوب الشركات الأجنبية مع قانون 1986، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى إدخال تعديلات جديدة تم

[1] زمال وهيبة ،**أثر تقلبات الإي ادرات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتواره غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2017-2018، ص 134.

المصادقة عليها سنة 1991 وأبقى قانون 91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 على بنود رئيسية تمثلت فيما يلي:

1. أبقت المادة الثالثة على احتكار الدولة لعمليات استكشاف و استغلال ونقل المحروقات مع إمكانية التفويض بذلك للشركات الأجنبية .
2. سمحت المادة ال اربعة في حالة خاصة، استثناء على ما ورد في المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له.
3. الإبقاء على حصة سوناطراك بنسبة 51% على الأقل بغض النظر على صيغة التعاقد

أما التعديلات الجوهرية التي أضافها فهي كالتالي:

- توسيع مجال الش اركة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986.
- إلغاء نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 الملزمة للشريك الأجنبي بالتنازل عن احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض، وتوسيع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا.
- السماح للشريك الأجنبي بتم ويل وإنجاز واستغلال لحساب المؤسسة الوطنية، القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات.
- منح امتيا ازت لبائية بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار ، وذلك بالتمييز بين المناطق و التخصيص لكل منطقة وفق أهميتها معدلات جبائية محددّة تخضع لها كل النشاطات[1].

ج-3. قانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-04-2005.

بالرغم من أن قانون 86-14 المعدل بقانون 91-21 أثبت على العموم فعاليته في جلب الاستثمار الأجنبي، إلا أنه مع احتدام المنافسة بين الدول المنتجة في مضاعفة استقطاب

[1] القانون رقم **90-21** المؤرخ في **04** ديسمبر **1991** الذي يعدل ويتمم القانون رقم **(86-14 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 الصادر في 17 ديسمبر)**.

رؤوس الأموال والتكنولوجيا لفائدة القطاع، دفع الحكومة الجزائرية إلى إق ارر قانون 05-07 كثاني محطة للإصلاحات في قطاع المحروقات الجزائرية و أهم ما جاء به القانون:

1. استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية وكذا الاستقلالية المالية وهما: الوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط ALNAFT والوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها ANRH.

2. إعطاء المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70% على الأقل من حقوق المساهمة في أية ش اركة، ولم تترك سوى خيار يتراوح ما بين 30% على الأكثر و20% على الأقل لشركة سوناطراك ج-4. الأمر رقم 06-10 المعدل للقانون رقم 05-07.

إن الأمر رقم 10/06 المؤرخ في 29 يوليو 2006 جاء ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07 الصادر عام 2005 وتمثلت أهم التعديلات التي جاءت فيه:

إعادة بسط السيطرة على قطاع المحروقات بفرص حصة شركة سوناطراك 51% على الأقل الإبقاء على الوكالتين المنشأتين في إطار قانون05-07.

استحداث رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز المتوسط الشهري لأسعار بترول برنت 30 دولا ار للبرميل، يت اروح هذا الرسم بين 5% كحد أدنى و50% كحد أقصى.

ج-4. تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات

شهدت الجزائر ت ارجعا شديدا في الاحتياطات النفطية والغازية وفي الإنتاج نتيجة لاعتماد قانون 2005، وقد تم ملاحظة ذلك في 2006 بحيث ت ارجع إنتاج الجزائر من المحروقات بنسبة 25% ولم توفق الجزائر في إعلان مناقصات دولية جديدة للاستكشاف منذ سنة 2010، لأن قطاع المحروقات في الجزائر أعطى رسائل سلبية للشركاء الأجانب عن جاهزيته للاستثمار، وتضاعفت الشكوك حول ربحية الاستثمار في الجزائر.

وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005 من أجل تجاوز النقائص والسلبيات التي ميّزته، فاتجهت نحو مزيد من التعديلات والتصحيحات على هذا

القانون، كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري في 21 يناير 2013 على قانون المحروقات المتمم والمعدّل لقانون 2005، وأهم ما جاء به القانون من تعديلات ما يلي:[1]

1. استثناء إنتاج الحقول المستغلة حاليا من الاجراءات الجبائية الجديدة. توسيع المراقبة الجبائية على الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر
2. النص على إمكانية دفع الإتاوة عينا بتخلي المتعاقدين عن جزء من إنتاجهم لصلح الدولة.
3. تخفيف وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب والبحث واستغلال المحروقات.
4. إدراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث واستغلال المحروقات غير التقليدية.
5. إدراج مادة تلزم أي شخص بإشراك سوناطراك لممارسة نشاطات تحويل المحروقات والتكرير.
6. إدراج مادة تلزم أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون لديه قد ارت تخزين خاصة به.
7. إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.
8. إدراج اجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكامن الصغيرة وللمكامن الواقعة في المناطق غير المكتشفة بما فيه الكفاية لاسيما تلك الواقعة في عرض البحر والمكامن ذات الأرضية المعقدة والتي تفتقد للمنشئات والإصلاحات المتبعة في قطاع المحروقات كان لها اثرها في استقطاب الشركات الأجنبية وزيادة الاكتشافات التي أدت إلى زيادة الاحتياطات النفطية ونمو الإنتاج والجدول الموالي يوضح تطور احتياطي و انتتاج النفط في الجزائر للفترة 1986-2016

الجدول رقم 2: تطور احتياطي وإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1986-2016.

[1] خميس محمد ،**قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، جوان العدد التاسع، ص ص 156-159.

الوحدة: (**الاحتياطي:** مليون برميل) ،(**الإنتاج:** ألف برميل يوميا)

السنوات	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**
الاحتياطي	8800	8500	9200	9236	9200	9200	9200	9979
إنتاج لنفط	673,9	684,2	656,6	727,3	789,9	803,0	756,5	747,3
السنوات	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
الاحتياطي	9979	9979	10800	11200	11310	11310	11310	11310
إنتاج لنفط	752,5	752,5	806,7	846,1	827,3	749,6	796,0	776,6
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
الاحتياطي	11310	11800	11350	12700	12200	12200	12200	12200
إنتاج لنفط	942,4	1311,4	1352,0	1368,8	1371,6	1356,0	1216,0	1189,8
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	
إنتاج لنفط	1189,8	1162,0	1199,8	1202,6	1193,0	1157,0	1147,0	

المصدر: بن عوالي خالدية، **مرجع سبق ذكره**، ص 90 ص 92.

المطلب الثاني: السياسة المعتمدة للنفط في الجزائر

في هذا المطلب سنحاول التطرق لجملة من التوجهات العامة لسياسة قطاع المحروقات في بلادنا من خلال الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني، كما سنسلط الضوء على مرتكزات القطاع من أجل المحافظة على البيئة، وأخيرا التعاون الدولي والإقليمي في مجال الطاقة:[1]

-رهانات قطاع المحروقات:

يلعب قطاع المحروقات دوار رئيسا في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، حيث تساهم المحروقات بحوالي 16%من الانتاج المحلي وبأكثر من 11% في الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية، كما يشكل نحو 74%من عائدات الصادرات وتساهم المحروقات في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2014 حوالي 3,15 مليار $م^3$ من المتوجات البترولية و 40 مليار $م^3$ من الغاز الطبيعي، إن الدور الهام الذي يضطلع به قطاع المحروقات ولا ي ازل في استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مكن من وضع ورسم سياسة وطنية لقطاع المحروقات ترتكز على أربعة محاور رئيسية هي تطوير صادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.

أثر تغيرات البترول على الاقتصاد الجزائري"

-المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.

-الاستخدام العقلاني للطاقة وتنمية الفروع المتناوبة الطاقات المتجددة، التكنولوجيات الفعالة والنقية.

-التعاون الدولي في مجال الطاقة.

[1] عصماني مختار، "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014/2013، ص 93-99.

السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة:

إن لنشاطات قطاع المحروقات تأثيرات سلبية مباشرة على البيئة والصحة العمومية، فقد تم اتخاذ عدة اجراءات من أجل الإنقاص من حدة التأثيرات شملت:

-ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا (الغاز الطبيعي، غاز البترول المسال، البنزين الخالي من الرصاص).

-إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 94%من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة.

-التخفيض التدريجي لحصة المواد الطبيعية في مي ازن الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير.

-بذل جهود خاصة من أجل استرجاع غا ازت المشاعل.

-تطوير تقنيات حجز وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال عملية إعادة حقنه في حقل عين صالح.

-الانخراط في المبادرة الشاملة للش اركة من أجل إنقاص كمية الغاز المحروق التي أطلقها البنك العالمي.

-إدراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي يرمي إلى تدعيم وتحديث وحدات المعالجة، ووضع نظام الم ارقة الذاتي للافرازات الهوائية وتحسين نوعية الوقود بخفض نسبة الكبريت والمواد العطرية بهدف توافق المنشآت مع النظم العالمية وتحسين نوعية المنتجات البترولية.

-إدراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة والخطرة الناتجة عن عمليات التحويل والإنتاج وذلك بمعالجة النفايات السائلة المياه المستعملة، طين الحفر....

-التعاون الإقليمي والدولي:

ترتكز استراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على اعتبارين أساسين، هما: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والواجبات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره وكذا التحولات الدولية في السنوات الأخيرة، في ظل تشكيل مجموعات إقليمية فضلا عن الاهتمامات البيئية وعولمة الاقتصاد التي تخول للطاقة دوار محركا في العلاقات الدولية، حيث يلعب

البترول دوار بارزا في تكوين علاقات أساسها توافق وتقارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين.

-**على المستوى الإقليمي** :يشكل الغاز الطبيعي والكهرباء اتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغاربية متكاملة، ومن ثم السعي لخلق منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر، عبر:

-تطوير المبادلات الطاقوية بين ضفتي المتوسط من خلال روابط غازية وكهربائية،

-التصنيع من خلال مشاريع واسعة النطاق إقليميا في مجال البتروكيمياء والأسمدة والصناعة شبه طاقوية،

-تنفيذ مشاريع مشتركة ذات نجاعة طاقوية والمحافظة على البيئة.

-**على الصعيد الدولي:** تستفيد الجزائر من حضورها على مستوى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية من أجل عرض محاور تعاون مع الشركاء الدوليين والاستجابة لاهتماماتهم في مجال الأمن والإمدادات، وتسعى الجزائر من خلال عملها الدؤوب في إطار منظمة أوبك إلى:

-متابعة وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين بهدف الوصول إلى إجماع حول ضرورة استقرار السوق النفطية ومستوى متوازن للأسعار.

-التكفل المنصف بالانشغالات البيئية دوليا بما يحقق استقرار مداخيل البلدان المنتجة للنفط والغاز الطبيعي وتعزيز الجهود التنموية لهذه البلدان.

المطلب الثاني: علاقة النفط بالاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا ارجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج.

1. مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

النفط هو أهم سلعة تنتجها الجزائر، ونظرا للأهمية الكبيرة التي احتلتها هذه السلعة أصبحت تشكل قطاعا اقتصاديا كاملا له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري، إذ أصبح أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني ونمو الناتج المحلي أصبح مرتبط جدا بنمو القطاع النفطي.

مساهمة قطاع النفط في الميزانية العامة

أن اهتمام الدولة الكبير بالقطاع النفطي، يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الاستقلال لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات[1]، إلا أنه و بعد تأميم المحروقات سنة **1971** بدأت أهميتها تتجلى بالنسبة للميزانية العامة للدولة، ترتفع بارتفاعها وتنخفض بانخفاضها، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية خلال الفترة **1971**-2016

مساهمة قطاع النفط في حجم الصادرات:

منذ استرجاع السيادة على قطاع النفط، وصادرات النفط تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر

أهمية قطاع النفط بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية:

يكفي لتبيان المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري أن نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: فهو يمثل **نصف** الناتج المحلي للبلاد، ويمده بثلثي إيرادات الموازنة، و**98%** من إيراداته الخارجية[2] وعليه يمكن القول أن المؤشرات الاقتصادية مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النفط، فالناتج الوطني الخام وحجم الاستثمار وقيمة الواردات والإنفاق العام كلها

---

[1] بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"**،مذكرة ماجيستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009 -2010، ص37.

[2] محمد حابيلي، **الاقتصاد الجزائري، تبعية متازيدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي**، إصدار مركز المشروعات الدولية ، القاهرة مصر، العدد 20 أبريل، 2008، ص4

مؤشرات ترتفع بارتفاع أسعار وايرادات النفط و يسجل المي ازن التجاري ومي ازن المدفوعات أرصدة إيجابية، وتراجعت المديونية ابتداء من الألفية الثالثة مع انتعاش أسعار النفط وارتفاع إيراداته لتت ارجع من **30** مليار دولار سنة **1998** إلى **3.02** مليار دولار سنة **2015** بالإضافة إلى انخفاض مؤشر البطالة والتضخم بالإضافة إلى ارتفاع احتياطات الدولة من العملة الصعبة التي تتآكل مع انهيار أسعار النفط

كما تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة استراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الص ارع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

وتكمن أهميته أيضا في حقيقتين:

-كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحت ارق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخ زينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى.

لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية ... إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 06% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زارعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة"[1].

خلاصة:

تم التطرق في هذا الفصـــل إلى الأســـباب المختلفة لأزمة 1986 والمتعلقة بالتأثير والتلاعب بالعرض والطلب، أسـباب منها الاقتصـادية ومنها السـياسـية ومنها ما هو متعلق بالدول المستوردة للنفط التي اتخذت ما يلزم للضغط على أسعار النفط نحو الأسفل ومنها ما تعلق بالدول المصـــدرة للنفط التي عوضـــا من التعاون فيما بينها واتخاذ خطوات وقرارات متناسـقة، اتخذت كل دولة قرارات وإجراءات فردية لمصـالح ظرفية أنانية أدت في النهاية إلى الحاق الضـــرر بالجميع وقد عرضـــنا الآثار الســـلبية التي ترتبت عنها بالنســـبة للاقتصـــاد الوطني.

تشـابهت الأسـباب والنتائج بين أزمة 2014 وأزمة 1986 من الناحية الإجمالية فقد كان سـبب انهيار الأسـعار هو زيادة العرض مقابل تراجع الطلب وكانت للأزمة أثار سـلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتقلصـت إيرادات الدولة وسـببت عجزا في ميزانية الدولة ولو كانت بشدة تختلف عن تلك في 1986.

الفصل الثالث

تقلبات أسعار النفـــط وتأثيراتها على العالم والاقتصاد الجزائري 2014-2020

تمهيد:

على اعتبار الأزمات النفطية ظاهرة اقتصادية متكررة حملت العديد من الآثار على الاقتصاديات خاصة منها النفطية كان لا بد من الإحاطة بمخلفات هذه الأزمات ومعرفة مستقبل النفط في ظل التطورات الحاصلة.

تعتبر الأزمة النفطية لسنة 2014 أحدث الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري ووضعته أمام اختبار حقيقي نظرا للإصلاحات العميقة التي شهدها بعد أزمة 1986 والخبرة الناتجة عن الأزمة السابقة أضف إلى ذلك البحبوحة المالية التي كانت فيها الجزائر لفترة زمنية طويلة كانت كافية لوضع ميكانزمات لمواجهة هكذا أحداث.

المبحث الاول: الصدمات العالمية من خلال تداعي اسعار النفط

المطلب الاول: الأزمات النفطية العالمية

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية وغيرها.[1]

الفرع الأول الازمات النفطية:

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية الآن وتتمثل أهم المحطات التاريخية ما يلي:

1. **الأزمة النفطية الأولى 1973:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة **1973** م قررت المنظمة زيادة

أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%. [2] وذلك من خلال إقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفطها تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى.[3]

---

[1] مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان: انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، **أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، جامعة الأمير عبد القادر للعوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015، ص ص 3-4.

[2] مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره ،ص5.

[3] موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص14.

1. الأزمة النفطية سنة 1979: بعد سنة 1973 تأكد أن عصر البترول الرخيص قد انتهى وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات البترولية على الأسعار انتهت أيضا و أن الدول المصدرة للبترول لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر بترولها، و بذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف و تصحيح الأسعار فيما يتلاءم و الاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي[1].

ارتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية(حرب الخليج الأولى) من 13 – دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية، وذلك بسبب انخفاض الإنتاج الإيراني مما سبب شح في الإمدادات البترولية وبالتالي ارتفاع أسعار البترول.[2]

3. الأزمة النفطية سنة 1986: إن الأزمة النفطية لسنة(1986 الأزمة النفطية العكسية) تختلف عن الأزمتين النفطيتين الأولى والثانية، حيث أن هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية، بسبب زيادة المعروض النفطي على الطلب النفطي، وعلى هذا الأساس اصطلح على تسميتها الأزمة النفطية العكسية لأنها تختلف عن الأزمتين الأوليين من حيث الآثار، لكن السبب الرئيسي مشترك والذي يتعلق بالاختلال بين الكميات المطلوبة والمعروضة للنفط[3].

و بداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل بعد أن كان في مستوى 27.5 دولار للبرميل

[1] المرجع أعلاه، ص16.

[2] مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص4.

[3] دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص116.

سنة 1985 ما خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

4. **الأزمة النفطية سنة 1990:** بعد أن وجدت المنظمة (الأوبك) الحل الأوسط بين كل من العراق وإيران، ارتفع السعر المعلن بعد أن حددته المنظمة من 13 دولار إلى 18 دولار. إلا أن حرب الخليج الثانية أدت إلى ارتفاع الأسعار النفطية مرة أخرى وذلك نتيجة التحوط والخوف من تكرار سيناريو الأزمة التي نتجت من حرب الخليج الأولى، مما أدى إلى ارتفاع الطلب بالإضافة إلى انخفاض الإمدادات النفطية لكل من العراق والكويت مما تسبب في ارتفاع السعر المعلن من 18 دولار إلى 20 دولار.[1]

5. **الأزمة النفطية سنة 1998:** في اية التسعينات وبالضبط سنة 1998 م تعرضت السوق البترولية العالمية إلى هزة سعرية ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.[2]

6. **الأزمة النفطية سنة 2004:** تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشه دها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987 م)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.[3]

7. **الأزمة النفطية سنة 2008:** ارتفعت أسعار النفط بشكل قياسي في اية سنة2007 محققة 100 دولار للبرميل، وبعد انفجار أزمة 2008 التي تسببت في إفلاس المؤسسات والبنوك وكذلك حالة الكساد التي دخلها الاقتصاد، منعكسة بذلك على السوق النفطية التي

---

[1] بن حدو آمنة وآخرون، مداخلة بعنوان:أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الجزائري، **ملتقى حول: مابعد البترول:التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية**، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 25/24 أفريل 2018، ص3.

[2] المرجع أعلاه، ص4.

[3] مريم شطيبي محمود، مرجع سبق ذكره، ص4.

كانت في أعلى مستويا ا حيث بلغ سعر برميل النفط 148.28 دولار ليتهاوى لسعر 61 دولار للبرميل اية سنة 2008، ثم يرتفع تدريجيا ليصل لسعر 80 دولار للبرميل سنة 2009.[1]

8. الأزمة النفطية سنة 2014: عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة

2014م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة

يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك)و تضاؤ ل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، وإلى توازنات إقليمية و جيوسياسية.[1]

الشكل رقم 01: تطور أسعار النفط من1946الى غاية 2019 .

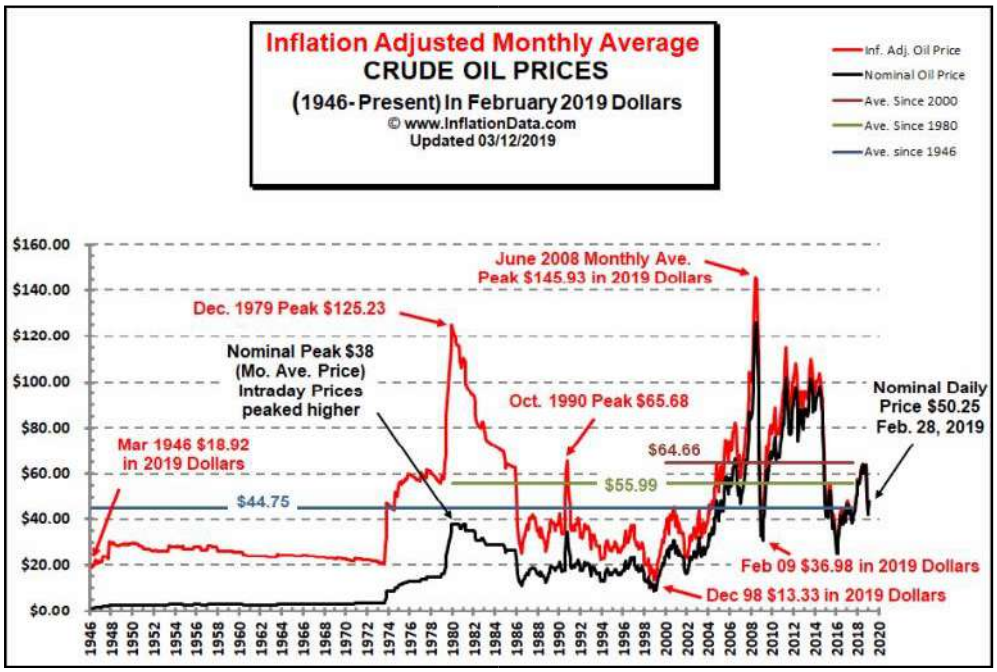

Source: InflationData.com

[1] بن حدو آمنة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص4.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تطور أسعار النفط التي تم إبرازها في تحديد أهم الأزمات منذ سنة 1973 وهي تمثل سنة التحول في تقلبات سعر البترول كما هو موضح إلى غاية 2019.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الأزمات النفطية

لاشك أن النفط يعتبر سلعة أساسية سواء للدول المنتجة أو الدول المستهلكة، ومن ثم فتقلب أسعاره ستكون له تداعيات وآثار تتراوح بين السلب والإيجاب على اقتصاديات الدول، أي وجود اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة جراء هذا التقلب.[1]

الفرع الأول: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار البترول

1 بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط: تتلخص أهم هذه الآثار في:

- ✓ زيادة كبيرة في العوائد النفطية و انعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 . لتصل إلى 278 مليار دولار عام1980 ، و قد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول و عززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.[2]
- ✓ زيادة حجم الفوائض المالية النفطية :حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 05 مليار دولار سنة 1973إلى 106 مليار دولار عام1980 ، و توجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية.[3]

[1] راهم فريد وبوركاب نبيل، مداخلة بعنوان: ا يار أسعار النفط الأسباب والنتائج، **المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية**، جامعة سطيف، بدون تاريخ، ص7.

[2] موري سمية، مرجع سبق ذ كره، ص25.

[3] المرجع أعلاه، ص25.

2. بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية: ويمكن تلخيص آثار هذه المجموعة في:

- ✓ زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارد ا من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة[1].
- ✓ احتواء الفوائض المالية النفطية: إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة التجهيزات، وبذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول عن استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها[2].

3. بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول: يمكن تلخيص تلك الآثار في:

- ✓ تفاقم عجز موازين مدفعاتها وتدهور شروط التبادل الدولي.
- ✓ زيادة المديونية الخارجية : ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام1981 ، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون و لعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية.
- ✓ الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية.[1]

---

[1] داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص31.

[2] المرجع أعلاه، ص ص31-32.

الفرع الثاني: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار البترول

1. بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.
- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول. حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي.[2]

2. بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية: تتمثل أهم آثار انخفاض أسعار النفط على دول هذه ا موعة في[3]:

- ✓ انخفاض قيمة الواردات من البترول وتحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.
- ✓ تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.
- ✓ انخفاض صادرات دول هذه ا موعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية والكمالية.

✓ تخفيض قدرة البنوك و أسواق المال على ممارسة أنشطتها :إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض و التسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية و تصفية جانب من استثمارا ا في الدول الصناعية.

3. بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول: تتمثل أهم لآثار هذا الانخفاض في[1]:

✓ انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد.

✓ انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية.

✓ تأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية و التي بدورها ستخفض من واردا ا من هذه الدول و بالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول.

✓ انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية.

✓ التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول و تراجع عمليات البحث و التنقيب و تطوير مصادر الطاقة البديلة.

الصدمات العالمية والإقليمية الأخيرة

انخفاض أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط بحوالي 55% منذ سبتمبر 2014، وفي أواخر نوفمبر قررت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عدم خفض إنتاجها. ومنذ ذلك الحين تتوقع الأسواق أن يبلغ متوسط سعر النفط حوالي 57 دولا ار للبرميل في عام 2010 (بانخفاض قدره 43% تقريبا عن توقعات السيناريو الأساسي في عدد أكتوبر 2014 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي) ليرتفع تدريجيا بعد ذلك إلى 76 دولارا للبرميل بحلول عام 2019 (بانخفاض قدره 23% تقريبا عن التوقعات الواردة في عدد أكتوبر 2014 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي) (الشكل

[1] داود سعد الله ،مرجع سبق ذكره، ص ص34- 35.

البياني 1). ومن المتوقع تعافي أسعار النفط جزئيا على المدى المتوسط نتيجة الت ارجع المرجح في نمو الاستثما ارت والطاقة الإنتاجية المستقبلية في القطاع النفطي استجابة لانخفاض أسعار النفط.

✓ وقد انخفضت أيضا أسعار بعض السلع الأولية الأخرى، وإن لم تكن بنفس درجة انخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع حاليا أن تنخفض أسعار المعادن، على سبيل المثال، بنسبة 13% في الفترة بين 2015– 2019، مقارنة بما كان متوقعا في عدد أكتوبر 2014 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي. وقد ظلت تنبؤات السيناريو الأساسي بالنسبة لمتوسط أسعار الغاز دون تغيير يُذكر، غير أن بعض البلدان المصدرة للغاز (قطر) يشهد انخفاضا في أسعار الغاز لأن تعاقداتها مربوطة بأسعار النفط.[1]

✓ وتشير التقدي ارت إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعا بعوامل العرض والطلب على حد سواء: فزيادة المعروض النفطي عن المستوى المتوقع، لا سيما من الولايات المتحدة، لم توازنه تخفيضات في الإنتاج من البلدان الأعضاء في منظمة "أوبك"، كما أن الطلب العالمي على النفط (وخاصة من الصين واليابان ومنطقة اليورو) كان آخذا في الانخفاض (ارجع تدوينة الصندوق بعنوان "سبعة أسئلة عن هبوط أسعار النفط مؤخار"، على الموقع الإلكتروني www.imf.org).

✓ وتكتنف المسار المستقبلي لأسعار النفط أجواء كثيفة من عدم اليقين، مما يوحي باحتمال حدوث تقلبات على المدى القصير. وتنشأ مخاطر التطو ارت السلبية من احتمال نمو الطلب بأقل من المتوقع في أهم الاقتصادات المتقدمة أو الصاعدة. أما احتمالات تجاوز التوقعات ال ارهنة فترتبط بانقطاع الإمدادات – في الع ارق على سبيل المثال – أو بصدور ق ارر من منظمة "أوبك" بخفض الإنتاج.

✓ وعلى المدى المتوسط، تتوقف توقعات الأسعار على كيفية استجابة الاستثمار والإنتاج النفطي لانخفاض الأسعار. وسوف تتوقف أيضا على ما إذا كانت منظمة "أوبك" ستواصل

القيام بدورها كالمنتجٍ المرجح أو إذا ما كانت الأسعار ستتأثر أكثر بالتكلفة الحدية لإنتاج النفط الصخري.

- ✓ وتتباين انعكاسات أسعار النفط المنخفضة على البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له. فأي انخفاض في الأسعار يتسبب في حدوث خسائر في الصاد ارت وإي اردات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي. أما البلدان المستوردة للنفط فتحقق مكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير وارداتها النفطية وت ارجع فواتير دعم أسعار الطاقة. وقد يؤدي ارتفاع الدخل المتاح وانخفاض تكاليف الإنتاج إلى نمو الطلب المحلي.
- ✓ **ضعف الطلب**
- ✓ رغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط، فقد تم تخفيض تنبؤات الصندوق للنمو العالمي في عام ٢٠١٥ بواقع ٣,٠ نقطة مئوية لتصبح ٥,٣% (الجدول ١). ومن المتوقع أن تؤدي الآثار السلبية لمختلف العوامل الدورية أو المتعلقة بالسياسات إلى تعويض الأثر الإيجابي لانخفاض أسعار النفط على النمو العالمي وتتجاوزه. (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، ارجع عدد يناير ٢٠١٥ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، على الموقع الإلكتروني www.imf.org).

فقد تم تخفيض تنبؤات النمو لكل من منطقة اليورو واليابان وبعض الاقتصادات الصاعدة، لا سيما الصين وروسيا. ومن المتوقع الآن انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة ٣% في عام ٢٠١٥، حيث تصل تخفيضات تنبؤات النمو إلى ٥,٣ نقطة مئوية (الشكل البياني ٢) نتيجة انخفاض أسعار النفط وتصاعد التوترات الجغرافية–السياسية. وتم تخفيض تنبؤات النمو بالنسبة لمنطقة اليورو بواقع ٢,٠ نقطة مئوية لتصل إلى ٢,١%، وبالنسبة للصين بواقع ٣,٠ نقطة مئوية لتصل إلى ٨,٦%. وترجع هذه التعديلات للعوامل الدورية ولبطء النمو الممكن على حد سواء.

وسوف تتأثر بلدان "القوقاز وآسيا الوسطى" (CCA) بـُ تعمق الركود في روسيا من خلال عدة قنوات، وخاصة التجارة وتحويلات العاملين في الخارج والاستثمار الأجنبي المباشر وعلاوات المخاطر. وتشير التقديرات إلى أن أي هبوط مؤقت في نمو إجمالي الناتج المحلي في روسيا قدره نقطة مئوية واحدة في أي سنة سيؤدي إلى انخفاض النمو في تلك السنة بواقع 15 نقطة مئوية في بلدان "القوقاز وآسيا الوسطى" المصدرة للنفط وبواقع 4 نقطة مئوية في البلدان المستوردة للنفط. (ارجع الإطار ٣-١ في عدد أكتوبر 2014 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، على الموقع الإلكتروني www.imf.org). وسوف يترتب على تباطؤ النمو أكثر من المتوقع في الصين وقوع آثار سلبية على النمو في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى". وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" (MENAP)، ستشهد بلدان المغرب العربي[٢] ت ارجعا في توقعات التصدير نتيجة تباطؤ النمو أكثر من المتوقع في منطقة اليورو، بينما قد تتأثر بلدان المشرق العربي[1] نتيجة انخفاض تحويلات العاملين في الخارج وعائدات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة من دول مجلس التعاون الخليجي.

- ✓ وسيؤدي ت ارجع أسعار السلع الأولية الأخرى، التي تصدرها بعض البلدان المستوردة للنفط في المنطقة (كالنحاس في أرمينيا والذهب في جمهورية قيرغيزستان والحديد في موريتانيا) إلى تحييد أثر المكاسب الناشئة عن انخفاض فواتير استيراد النفط (الشكل البياني ٣). **ارتفاع أسعار الفائدة وازدياد قوة الدولار وضعف الروبل**

تتأثر آفاق الاقتصاد الإقليمي أيضا بتطو ارت أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، المدفوعة عموما بتوقعات العودة للسياسات النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة، وإن كانت بدرجة أقل من تأثرها بانخفاضات أسعار السلع الأولية والطلب الخارجي. ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي

[1] بلدان المشرق العربي هي مصر والأردن ولبنان وسوريا.

"الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى"، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة اتباعها نظم سعر الصرف المربوط، بالإضافة إلى إضعاف نمو الائتمان الخاص (الشكل البياني ٤). ومن المرجح أن يتأخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة بسبب بطء انتقال الآثار.

وحتى الآن، لم تتأثر العائدات طويلة الأجل في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" ودول مجلس التعاون الخليجي بصورة ملحوظة بالمخاوف من احتمال تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة. فالهوامش الوقائية الكبيرة من المالية العامة والحساب الخارجي في دول مجلس التعاون الخليجي، والانخفاضات في علاوات المخاطر على المستوى القُطري في البلدان المستوردة للنفط في منطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، نتيجة التقدم المحرز مؤخ ار في الإصلاحات، أدت إلى ت ارجع العائدات طويلة الأجل في هذه البلدان منذ بداية تردد "أنباء العودة إلى المسار المعتاد" في مايو ٢٠١٣، على عكس التطو ارت في عائدات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٥). أما العائدات طويلة الأجل في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" فقد ازدت مؤخ ار بسرعة فاقت الاتجاهات العامة السائدة في الأسواق الصاعدة، الأمر الذي يرجع جزئيا لانكشاف هذه المنطقة على المخاطر من روسيا.

ورغم هيمنة ربط العملة بالدولار الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من نظم سعر الصرف الموجه في منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى"، فقد انخفضت قيمة عدد من العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي منذ بدء هبوط أسعار النفط في يونيو ٢٠١٤ (الشكل البياني ٦).

وبالنسبة لمنطقة "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان"، انخفضت قيمة عملات كل من إي ارن والمغرب وتونس بنسبة ٦ –١٣% مقابل الدولار منذ شهر يونيو الماضي، مع انخفاض مقابل في قوة صدمة أسعار النفط المقيسة بالعملة المحلية. وبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" (أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان

وطاجيكستان) فقد تعرضت عملاتها أيضا للضغوط، في مواجهة الانخفاض السريع في قيمة الروبل. وعلى مستوى البلدان المصدرة للنفط في منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى"، انخفضت قيمة المانات التركمانستاني بنسبة ٢٣% في مطلع هذا الشهر، كما انخفضت قيمة التينغ الكازاخستاني بنسبة ١٨% في شهر فب ارير الماضي.

ورغم انخفاض سعر الصرف الاسمي، فقد ارتفعت قيمة عملات بلدان منطقتي "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى" بالقيمة الفعلية الحقيقية منذ شهر يونيو الماضي (مما يرجع لضعف اليورو والانخفاض الحاد في قيمة الروبل الروسي)، الأمر الذي يهدد بانخفاض توقعات زيادة الصاد ارت من المنطقتين (الشكل البياني 8).

وقد أدى الانخفاض الحاد في قيمة الروبل أيضا إلى تقليص قيمة تحويلات العاملين في الخارج من روسيا، والتي تمثل حصة كبيرة من تحويلات العاملين في الخارج بالنسبة لبعض اقتصادات منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى" (وخاصة أرمينيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان). وبالإضافة لما سبق، تتراجع حاليا مبالغ تحويلات العاملين في الخارج نتيجة الركود في روسيا، وربما ت ارجع أعداد العمالة المهاجرة من منطقة "القوقاز وآسيا الوسطى".

المطلب الثاني: تداعيات انهيار اسعار النفط على المستهلكة والمنتجة

إن تذبذب أسعار النفط نزولا وصعودا من خلال مختلف الأزمات التي مر ا ، ولد آثارا مختلفة على الاقتصاديات المصدرة والمستوردة له

الفرع الأول: الآثار على الاقتصاديات المصدرة للنفط

1 إن الانخفاض في أسعار النفط عبر الزمن يؤدي إلى آثار سلبية ، تصل إلى درجة وخيمة على الاقتصاديات المصدرة للنفط على العكس من الحالة الأولى نلخص اهمها في :

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة.
- ظهور عجز في الموازنات العامة ، وتقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.
- ظهور وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية ، وتفاقم عجز موازين المدفوعات.
- التخبط في مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالتضخم ، البطالة والفقر...الخ

الفرع الثاني: **الآثار على الاقتصاديات المستوردة للنفط**

إن حالة الانخفاض في الأسعار هو الهدف الذي تسعى الدول الصناعية إلى إبقائه قائما ، ذلك إن تبعيتها الخارجية للنفط تكون اقل حدة، وان النمو الاقتصادي من شأنه إن يزيد، وتزيد معه عوائدها وإيرادا ا من جراء الحصول على النفط الرخيص، كما تزيد المخزونات الإستراتيجية لهذه الدول.

الفرع الثالث: العوائد النفطية وانعكاسات توظيفها على مسار التنمية

عرفت الدول النفطية أوقاتا عصيبة في ظل انكماش العوائد النفطية إبان أزمات انخفاض الأسعار أثرت سلبا على نموها الاقتصادي ، كما حققت فوائض مالية ضخمة تزامنا مع الطفرات النفطية سعت إلى استغلالها بما يضمن لها تنمية اقتصادية شاملة.

1 - **علاقة العوائد النفطية بالتنمية**

إذا كانت التنمية الشاملة والمستدامة هي مسعى كل الاقتصايات فا ا في الدول النفطية بما فيها العربية ارتبطت بالنفط وعوائده في علاقة متعددة الجوانب، لها من الايجابيات الكثير كما

أ ا لا تخلو من السلبيات، خاصة في ظل ارتباطها بالتطورات العالمية التي تؤثر على أسعار هذه المادة ونلمس ذلك في:

- تتطلب التنمية تجميع الموارد واستخدامها في تمويل مختلف القطاعات، وقد مثلت العوائد النفطية أهمها على الإطلاق في العديد من الدول النفطية على رأسها دول الخليج، على اعتبارها اكبر المنتجين .
- إن ارتباط التنمية بالإيرادات المالية للنفط يجعل العائق أمامها هو تدني هذه الإيرادات، جراء انخفاض الأسعار وبالتالي الوق وع في فخ المديونية.
- بما إن أسعار النفط متقلبة وتتأثر بعوامل اقتصادية، سياسية، عسكرية وحتى مناخية فان التنمية في الدول النفطية مرهونة ذه العوامل، في ظل اعتمادها على إستراتيجية غير متوازنة تعتبر النفط القطاع القائد لبقية القطاعات.
- التنمية الشاملة للاقتصاد تتطلب تنمية اقتصادية وبشرية لا تخلو من آثارها الايجابية على قطاعي الصناعة والزراعة وكذا التجارة الخارجية، وقطاع النفط يفتح آفاقا هائلة لذلك في ظل وفرة العوائد / على هذا الأساس عمن الناحية النظرية فان عوائد النفط من أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النفطية من خلال ارتباطها في علاقة طردية والسؤال : لماذا يثبت الواقع وجود النفط وعوائده وغياب التنمية في اغلب الدول النفطية وعلى رأسها العربية ؟

2 – انعكاسات توظيف العوائد النفطية في مسار التنمية

رغم الاعتراف بان النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية، إلا انه لازال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تحكم هذه العملية في الدول النفطية، التي تثبت أن عوائد النفط مارست ولازالت تمارس آثارا على مستويات التنمية المختلفة لا يمكن إنكارها.

2.1– أثر عوائد النفط على الجانب الاقتصادي

تمكنت الدول العربية المصدرة للنفط من تحقيق نسب نمو مرتفعة في مختلف القطاعات خاصة في فترات ارتفاع العوائد النفطية وارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي، حيث بلغت

مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي للدول النفطية نسبا مرتفعة، إذ بلغت مساهمة الصناعة الإستخراجية في الناتج .....

1.1- اثر عوائد النفط على الجانب الاجتماعي

امتد انعكاس الفوائض النفطية إلى الجانب الاجتماعي حيث:

- تحسن المستوى المعيشي في الدول العربية المصدرة للنفط، بارتفاع مستوى دخول الأفراد، زيادة الإنفاق على الجانب الاجتماعي التعليمي أو الصحي، وتحتل دول الخليج المراتب الأ ولى عالميا وعربيا في متوسط الدخل.
- سمح التوسع في المشاريع والاستثمارات بتقليص البطالة وتوفير مناصب شغل لفئة كبيرة من ا تمع.
- نجحت الدول العربية من خلال العوائد النفطية بتوفير المرافق العامة ووسائل الرفاهية والأكثر من ذلك نجحت دول الخليج في توفير الأساسيات والكماليات من حاجيات أفرادها.

إن الآثار الايجابية لتوظيف العوائد النفطية تقودنا إلى طرح السؤال التالي : هل حققت الدول العربية مستويات معتبرة لتنمية اقتصاديا ا ؟

المبحث الثاني: التراجع الحاد في اسعار النفط واثره في الاقتصاد الجزائري 2014-2020

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 هبوطا مطردا، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكنه انحدر في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى ما دون خمسين دولارا، ويرجع هذا الهبوط إلى ما يسمى "أساسيات السوق"، المتمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، إضافة إلى قوة العملة الأميركية الدولار وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، لكن بعض المحللين يشكك في هذا الأمر ويربطه بعوامل سياسية، إلا أن أغلب التحليلات تربط بين انحدار سعر الخام بوفرة المعروض في أسواق النفط، لا سيما من خارج الدول المصدرة للنفط أوبك، وتحديدا ما يسمى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن وفرة الإمدادات أسهمت بنسبة 06% من الانخفاض المتسارع للأسعار وأسهم أيضاً في الت ارجع الشديد لأسعار النفط في الأشهر الستة الأخيرة

لعام 2015 ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل وذلك على الرغم من التعافي القوي للاقتصاد الأميركي- أكبر اقتصادات العالم- والذي استفاد بشكل كبير من هبوط سعر الخام الذي قلص فاتورة الطاقة على المستهلكين الأميركيين، مما دعم إنفاقهم الذي يعد المحرك الأول للاقتصاد الأميركي.

المطلب الاول: الاثار الاقتصادية لانخفاض اسعار النفط غلى الجزائر

"أشار كل من عبد المجيد عطار، المدير العام الأسبق لسوناطراك، وم ارد برور الخبير الطاقو ي إلى أن أسعار النفط تعرف تغي ارت متواصلة، وقد عرفت أوضاعا مماثلة في 4110، أين بلغت الأسعار أقصاها بق اربة 021 دولار وتدنت إلى 34 دولا ار، وبالتالي فإن الإشكال لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد.

واعتبر م ارد برور أننا في الجزائر نعيش تحت وقع الهاجس من أي تغيي ارت في أسعار النفط، معتبرين إياها مأساة، في حين أن تقلبات الأسعار عادية في عرف أسواق البترول والمواد الأولية، وتوقع برور إمكانية استم ارر الانخفاض في الأسعار أسابيع أو أشهر، حيث أن الأسعار من الناحية الهيكلية تتجه إلى أسفل.

بالمقابل أكد عطار على أن السيناريو الحالي يختلف عن ذلك الذي عايشناه في السبعينات، حيث أن العوامل التقليدية ليست وحدها هي التي تحدد أسعار البترول، مضيفا أن السوق يعرف فائضا في العرض مقابل انكماش في الطلب، كما أن هنالك بلدانا مثل الولايات المتحدة والعربية السعودية تؤثر في مسار تطور الأسعار، واعتبر عطار أن الجزائر من بين البلدان الأكثر تأث ار بت ارجع الأسعار إلى حدود 01 دولا ار للبرميل، على عكس بلدان أخرى لديها هامش، معتب ار بأن الجزائر تنتج بأقصى قد ارتها، كما أن مستويات الإنفاق ترتفع تباعا، فضلا عن الواردات. من جانبه، شدد الخبير المالي والاقتصادي عبد الحق لعميري على نقائص التسيير، مشي ار إلى أنه لا يوجد فيالأساس دول متخلفة، بل هناك دول مسيرة بطريقة سيئة، مشددا على أهمية رد فعل السلطات، لأنه في حالة الاستم ارر في نفس السياسات المعتمدة، فإن النتيجة حتما ستكون مماثلة، أي أننا سنتجرع الفشل مجددا، مضيفا

أن الجزائر أمامها فرص عديدة للخروج من الوضع الحالي المتسم بالتبعية شبه المطلقة للمحروقات".[1]

وحتى الآن لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظ ار لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف" بصندوق ضبط الإي اردات"[2] الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة أسعار النفط، وقد بدأت الآن تستخدم هذه الاحتياطيات لدعم النشاط الاقتصادي .

ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لت ارجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها[3]:

-**انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط:** فقد ت ارجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا ،حيث لم تسجل في سنة) 2015(سوى 27.35 مليار دولار مقابل 90.02 مليار دولار العام الماضي، أي بانخفاض قدره 45.47 بالمائة .ووفق هذه الإحصائيات، التي تمثل الفترة من جانفي إلى ماي 2016، فإن صادرات المحروقات تمثل ما نسبته 93 بالمائة من الصادرات الإجمالية للجزائر بعدما كانت 93 بالمائة .

0-خسائر كبي رة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى % 16 من إجمالي الناتج المحلي في2015.وقد ازد اتساع هذا العجز في عام 2016، حيث سجل المي ازن التجار ي الجزائر ي عج از بقيمة 0,9 مليار دولار خلال الخمسة أشهر الأولى لـ 4106 مقابل 43,3 خلال الفترة نفسها من 4102 أي بارتفاع في العجز بـ 2,32 بالمائة حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك.

---

[1] حفيظ صواليلي، سمية يوسفي، سعيد بشار،" **منتدى الخبر يناقش انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائر ي**"،

4103/14/10، 09:10، www.elkhabar.com/.

[2] يتم تمويل هذا الصندوق من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي لمي ازنية الدولة والمحدد بـ37 دولار للبرميل.

[3] عبد الحميد مرغيت، مرجع سابق، ص ص3-2.

3-لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات ،الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث ت ارجع ب 1.714,6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 4102 ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض ب 3,33 بالمائة على مدى 12 شه ار .

2-عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015، وهذا بسبب ت ارجع الصادرات وارتفاع الواردات. وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة.

5-انخفاض احتياطيات الصرف: بمقدار32 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 4103.

المطلب الثاني: البدائل المتاحة في ظل تراجع اسعار النفط

عملت الجزائر ومنذ ما ترتب من اختلالات هيكلية على اقتصادها بعد الصدمة النفطية لسنة 0906م على إيجاد موارد وطاقات بديلة عن المحروقات لتحقيق استق ارر دائم في الاقتصاد الجزائري إذا ما انهارت أسعار النفط كما حدث سنة 4102 وهي كالآتي:[1]

الجزائر تتوفر على إمكانيات طبيعية هائلة في مجال الطاقات البديلة عن المحروقات، بامتلاكها لأحد أكبر مصادر الطاقة الشمسية في العالم، و تعتزم الاستثمار بكثافة في محطات الطاقة الشمسية، خاصة وأنها تتمتع بإمكانيات هائلة لإنتاج وتصدير الطاقة الشمسية باعتبار تلقيها نور الشمس الساطعة لأكثر من 3111 ساعة سنويا، وبالنظر إلى أهمية السوق الجزائرية وخصوبتها تتسابق بلدان أوروبية عديدة لنيل فرص ش اركة مع الجزائر في مجال تطوير واستثمار الطاقات المتجددة، حيث أبرمت الجزائر العديد من عقود الش اركة مع الجانب الأوروبي، من بينها مذكرة تفاهم مع الجانب الألماني حول الطاقة المتجددة وحماية البيئة في سنة 4119، بالإضافة إلى مشروع بناء محطة الطاقة الهجينة مع شركة "أبينير الإسبانية."

[1] علي عباس عبد الجليل ،"**آثار الأزمة الاقتصادية الارهنة**"، 4103/13/16، 09:23، http://montada.echoroukonline.com/showthread.php

وتعد المبادرة الأوروبية "ديزرتيك" التي انضمت إليها الجزائر من خلال مذكرة تفاهم أبرمت في ديسمبر 4100 من قبل الطرفين، من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاقة الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء، حيث تم التأسيس لهذا المشروع في ألمانيا ويشمل ش اركة بين 26 مؤسسة تمثل 02 دولة، ويهدف البرنامج إلى استحداث سوق للطاقات المتجددة على الصعيد الصناعي انطلاقا من الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وتقدر قيمته الإجمالية بـ 211 مليار يورو بما يعادل 261 مليار دولار.

إضافة إلى عقد الش اركة الجزائري الألماني الأخير القاضي بإنشاء وحدة إنتاجية بروبية لإنتاج الصفائح الشمسية، وكذا مذكرة تفاهم ممضية بين مؤسسة سونلغاز الجزائرية ومفوضية الاتحاد الأوروبي تهدف إلى تعزيز مبادلات الخب ارت التقنية، ودراسة سبل ووسائل اقتحام الأس واق الخارجية، والترقية المشتركة لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر وفي الخارج. كما ينتظر أن يبلغ إنتاج الكهرباء انطلاقا من مختلف الطاقات المتجددة التي تنوي الجزائر تطويرها خلال الفترة نحو44.111 ميغاواط في أفق، أي ما يعادل 21 بالمائة من إنتاج الكهرباء الإجمالي، كما تتطلع الجزائر إلى تصدير 01.111 ميغاواط من 44.111 ميغاواط تم برمجتها خلال العقدين المقبلين، في حين توجه 04.111 ميغاواط لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء.

كما ستكون السياسة الطاقوية الجديدة مرفوقة بجهود للدولة لدعم تطوير صناعة محلية للمناولة مما سيسمح بإنشاء ما لا يقل عن 011 ألف منصب شغل.

-كما سطرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة برسم المخطط الخماسي)4101-4102م(، والذي يقوم في أساسياته على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح، بحيث مع استثمار الجزائر لطاقتها من الرياح من المتوقع حسب الخب ارء أن يدر على الجزائر أرباحا تقدر بحوالي ثلاث مليا ارت يورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة، ضف إلى ذلك

المخطط الخماسي القادم)4102-4109م(الذي من شأنه حسب نائب رئيس المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائر ي مصطفى مقيدش تشجيع بروز اقتصاد متنوع و تنافسي.

3-كما أن القطاع الفلاحي يعتبر أيضا من القطاعات المنتجة البديلة عن قطاع المحروقات في الجزائر التي يمكن أن تساهم في استق ارر الاقتصاد الوطني، بالرغم من أن الجزائر كانت تهتم بالقطاع الصناعي على حساب القطاع الفلاحي في معظم مخططتها الاقتصادية السابقة، إلا أنه مع التوقيع الرسمي على الش اركة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 44 أبريل 4114 تم الاهتمام أكثر بالقطاع الفلاحي بحيث استفادت الجزائر من م ازيا تصدير مجموعة من المواد الأولية الزارعية إلى الدول الأوربية.

وفي سنة 4104 تجاوزت قيمة الإنتاج الفلاحي في الجزائر 49 مليار دولار أي ارتفاع بنسبة تقارب 34 بالمائة مقارنة مع سنة 4100. وحسب مدير الإحصائيات الفلاحية للوازرة السيد حسين عبد الغفور خلال اجتماع تقييمي للفصل الأول من الموسم الفلاحي 4104-4103 فإن قيمة الإنتاج الفلاحي المحقق خلال الموسم الفلاحي 4104 بلغت 49.3 مليار دولار مقابل 44 مليار دولار سنة 4100، كما أن فاتورة الواردات الغذائية قد بلغت 0.2 مليار دولار في4104م مقارنة بسنة 4100 التي بلغت 9.32 مليار دولار. كما تنتج الجزائر حاليا 34بالمائة من احتياجاتها الغذائية بينما الباقي تعوضه بب ارمج الاستي ارد، وهو ما يعتبر أم ار إيجابيا بالنسبة للاقتصاد الوطني.

2-أما القطاع السياحي فهو يعتبر أفضل قطاع منتج بديل عن قطاع المحروقات، بحيث أن الاستثمار في هذا القطاع يوفر نسب عالية من التشغيل، وكذا من حيث توفير العملة الصعبة، فالجزائر ومنذ سنة 4111 تحول اهتمامها من القطاع الصناعي إلى هذا القطاع الذي يعتبر استراتيجيا بامتياز، من خلال قانون الاستثمار لسنة 4110 الذي فتح المجال للاستثمارات المحلية والأجنبية بتبني خيار الخوصصة في هذا القطاع، بحيث ارتفعت المداخيل السياحية بالعملة الصعبة من 012 مليون دولار سنة0991 إلى 033 مليون دولار سنة 4114.

وتشير التقدي ارت الواردة باستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر إلى آفاق 4102 لوازرة السياحة والصناعات التقليدية إلى أنه سيتم إنجاز حوالي 32 ألف سرير إلى غاية سنة 4102، مما يسمح بزيادة التوظيف بهذا القطاع حسب التقدي ارت لتبلغ 211 ألف مناصب شغل مباشرة وغير مباشر، حيث سيصبح العدد الإجمالي لمناصب الشغل في نهاية هذه الفترة ما يعادل 431 ألف منصب شغل في القطاع السياحي في الجزائر.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصـــل تاريخ النفط الجزائري والواقع الاقتصـــادي للجزائر كما تعرفنا على الســياســـة النفطية للجزائر وكذلك اســباب انهيار النفط لعام 2014 والاجراءات البديلة للنهوض بهذا القطاع، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول المصـــدرة للنفط وهي عضـــو من اعضـــاء منظمة اوبك وتصـــديرها للنفط يعني اعتمادها الكبير على مداخيل هاته المادة في تمويل الميزانية العامة للدولة، حيث هاته السياسة تعتبر سياسة غير آمنة حيث أن التغير في ســعر النفط يؤثر على المصــدر الرئيســي في تمويل الموازنة العامة، كما حدث في 2014 وذلك لاســباب عالمية أدت إلى تدهور ســعر النفط إلى يومنا هذا مما أثر على الاقتصــاد الجزائري بصــورة كبيرة، وذلك لان الحكومة لم تســتغني على هذه المادة كمصــدر رئيســي والبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كالسياحة والخدمات الفلاحية مثلا.

الخاتمة

خاتمة:

إن النفط هو أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة استراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي والزراعي، حيث قد أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق، والتي تنعكس بدورها على السياسة المالية للدولة.

وفي دراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح العلاقة أو الانعكاس الذي تحدثه أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري باعتبار أن الجزائر تعتمد على صادارت النفطية بشكل كبير فهي تتأثر بأي تغير في السعر النفط ولو كان صغيرا، ففي حالة ارتفاع سعر النفط في السوق العالمية فسوف يعود بالسخاء على الاقتصاد الجزائري والرواج، أما في حالة العكس كما هو الحال الآن فسوف يعود على الاقتصاد الجزائري بالت ارجع والدخول في أزمة، لأنه المورد الذي تعتمد عليه بصورة كبيرة.

ولقد أكدت الدراسة الإحصائية على أن أسعار النفط شهدت تغيرات وتقلبات حادة خاصة في سنة 2008 وسنة 2014 المذكورة في الدراسة.

وبعد هذه الدراسة العامة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع والمتمحورة حول ما مستقبل أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014، وذلك من خلال التساؤلات الفرعية استخلصنا:

1- إن محددات أسعار النفط وأن عوامل السوق الأساسية (الطلب والعرض) لا تبدو أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، ولذلك هناك عوامل أخرى تؤثر في سعر النفط، وقد توصلنا إلى أن لانخفاض سعر النفط في سنة 2014 ليس له سبب واحد وهو كثرة النتاج ودخول الغاز الصخري بكثرة للسوق بل هناك أسباب أخرى كالزيادة المتوقعة في

الصادرات الإيرانية وتراجع الطلب العالمي وارتفاع سعر الصرف وهناك أسباب أخرى، وهذا ما يؤكد لنا عدم صحة الفرضية الأولى.

2-أما الفرضـــية الثانية الذي ينص على أن النموذج الأمثل هو نموذج ARIMA(p,d,q) ،وبعد القيام ببعض البحوث والاختبارات تبين لنا أن النموذج الأمثل هو نموذج (q, ARIMA(p,dفإن النموذج أعطى النتائج على مدى سنتين مستقبلا بثبات سعر النفط ما بين 54 دولار للبرميل و 51 دولار للبرميل وهذا السعر منخفض بالنسبة للسعر قبل سنة 2014 وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة النظرية:

1-يعتبر النفط مادة ذو أهمية كبيرة في العالم لاحتوائه على عدة مشـــتقات جعلت منه ذو ثقل كبير حيث يعد الاقتصاد النفطي علم لأنه يعتبر أحد موضوعيات الاقتصاد التطبيقي إذ لديه هدف وهو القيام بتحويل الثروة (المادة الخام) إلى منتجات سلعية تلبي حاجات الانسان لديها.

2-تتأثر أســـعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب ولكن ليســـت كافية بل هناك عوامل أخرى مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

3-تعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي النفط وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط.

4-من أهم الأســـباب التي أدت إلى انهيار أســـعار النفط في ســـنة 2014 هي ظهور ما يسمى بالغاز الصخري والذي دخل إلى السوق النفطية بكثرة.

5-لقد أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري كون أن الجزائر تعتمد على صادرات النفط بشكل كبير مما جعلها تدخل في حلة كساد وتطبيق السياسة الانكماشية.

6-بذلت السلطات الجزائرية جهود وإجراءات من اجل الحد من آثار الأزمة ووضعت كخط دفاع أول صندوق ضبط الإرادات كما أنه بدأت بالبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كون أن هذه المادة معرضة على تقلبات كثيرة.

نتائج الدراسة التطبيقية:

1-تعتبر السلسلة الزمنية لأسعار النفط سلسلة غير مستقرة وهذا راجع لتذبذبات أسعار النفط.

2- إن نموذج الأمثل الذي تنطبق عليه المتسلسلة الزمنية لأسعار النفط هو نموذج ARIMA 3(2,1,2)-إن أسعار النفط لا تزال في نفس المستوى وليس هناك أي تغير ملحوظ إذ انها مستقرة وثابتة نسبيا إلى أنه قابلة للتغير حسب مجال التنبؤ وهذا يرجع لإجراءات التي تتخذها الدول المنتجة لرفع مستوى السعر.

4- إن أسعار النفط منخفضة جدا مقارنة بأسعار النفط في فترة 2012 و2013 وهذا ما يجعل تخوف كبير بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة.

5- إن قرار منظمة أوبك الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في أوبك خلال اجتماعها رقم 171 بمدينة فيينا _ النمسا بالإضافة إلى اتفاق دول منظمة أوبك مع إحدى عشر دولة منتجة للنفط من خارجها على خفض انتاجها اعتبارا من أول شهر من 2017 سيؤدي إلى نقص العرض وبالتي إلى ارتفاع الإنتاج. 6-إن النتائج المتوقعة التي أعطاها برنامج Gretl مطابقة تماما لأسعار النفط الحقيقية في سوق النفط العالمية في فترة الدراسة من 01/1990 إلى 12/2016 وهذا ما يؤكد الجودة الإحصائية للنموذج المختار وأيضا قوة التنبؤ.

7- النموذج أعطى النتائج على مدى سنتين مستقبلا بثبات سعر النفط ما بين 54 دولار للبرميل و51 دولار للبرميل.

الاقتراحات:

بناءا على النتائج الدراسة النظرية والتطبيقية التي توصلنا بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

1- العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري.

2-الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها.

3-تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترفيه القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.

4-تقليل من إنتاج هذه المادة بالنسبة للدول المنتجة للحد من زيادة العرض في السوق النفطية العالمية.

5-وضع استراتيجية لإنتاج هذه المادة وبيعها في الأسواق العالمية بسعر مرتفع.

6-يمكن القول أن الزيادة في الأسعار بالنسبة للجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير ولكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي والعائدات النفطية.

آفاق الدراسة:

تناولنا موضوع آفاق أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

1-تقلبات أسعار النفط وآثارها على الميزانية العامة للدولة.

2-تطوير مصادر الطاقة في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

3-محددات أسعار النفط في السوق النفطية العالمية والحد من تقلباتها.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1- محمد أحمد الدوري، "**محاضارت في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 1983.

2- حسين عبد الله ،"**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ،2006.

3- حسين عبد الله ،**البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، مصر، 2003.

4- سمير التنير ،**التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، دار المنهل الألباني، ط1، بيروت ،2007.

5- فليح حسن فليح ،**اقتصاديات الوطن العربي**، ط1، مؤسسة الو راق للنشر والتوزيع، عمان ،2004.

6- حافظ برجاس ،**الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،ط1، بيروت، لبنان ،2000.

7- هاني عمارة ،**الطاقة وعصر القوة**، دار غيداء للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ،2012.

8- حربي محمد مرسي عريقات ،**مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 273.

9- عاطف سليمان ،**معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة، بيروت ،1974.

المذكرات:

1- داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

2- عصماني مختار، "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2014/2013.

3- بوعوينة مولود، **العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستخدام منهجية "VAR"**،مذكرة ماجيستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2009 -2010.

4- زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2017-2018.

5- طيوبي أمينة ،**تمويل الاستثمارات في الجزائر بالرجوع إلى قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ،2003-2004.

6- عقيلة دبيحي، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة**، دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلة العلوم الاقتصادية والعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.

7- وحيد خير الدين ،**أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012-2013، ص 176.

8- حاج قويدر عبد الهادي ،**الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية جامعة وهران، 2011-2012.

9- قويدري قوشيح بوجمعة ،**انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2008-2009.

10- إدريس أميرة ،**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري**(1980_2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ،2015، ص ص106-107.

11- بلقلة إبراهيم ،**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوب لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط**، مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2015.

المجلات:

1-توفيق عباس عبد عون ،**أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية**، مجلة جامعة كربلاء العلمية، ا لد 5، العدد 4، العراق، كانون الأول 2007

2-سعيد الله داود ،**تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2000_2008**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة الجزائر3، 2011.

القوانين:

القانون رقم **90-21** المؤرخ في **04** ديسمبر **1991** الذي يعدل ويتمم القانون رقم **(86-14 الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63 الصادر في 17 ديسمبر).**

الدفاتر السياسية:

1-خميس محمد ، **قانون المحروقات في الجزائر واشكالية الرهانات المتضاربة قراءة في تطور الأطر القانونية والمؤسساتية لقطاع المحروقات في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، جوان العدد التاسع.

المدخلات:

1-مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان : انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، **أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة**، جامعة الأمير عبد القادر للعوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015.

2-بن حدو آمنة وآخرون، مداخلة بعنوان: أثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الجزائري، **ملتقى حول: ما بعد البترول: التبادلات التجارية والاختيارات الاقتصادية للدول الأورو متوسطية**، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 25/24 أفريل 2018.

3- راهم فريد وبوركاب نبيل، مداخلة بعنوان: انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج، **المؤتمر الأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية**، جامعة سطيف، بدون تاريخ.